

البطجة النسائية في مصر: آليات القوة ودعائم الممارسة

دراسة ميدانية بمدينة المنصورة - محافظة الدقهلية

فتحية السيد الحوتي*

fathiaelhawaty2020@gmail.com

ملخص

استهدفت الدراسة التعرف على ماهية البطجة النسائية وتحليلها في ضوء آليات القوة والممارسة، ومحاولة تفسيرها في ضوء بعض السياقات والمتغيرات الفاعلة ، وقد عكفت الدراسة على دراسة إحدى وعشرين حالة من النساء ممارسات البطجة بمدينة المنصورة ، وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال المنهج الوصفي وفي ضوء نظرية هاجان عن القوة والتحكم المجتمع ، ونظرية مجتمع المخاطر عند " أولريش بيك " ونظرية الثقافة الفرعية الجانحة عند "ألبرت كوهن"، وقد خلصت الدراسة إلى طائفة من النتائج منها ؛ أن دوافع العمل بالبطجة تتحدد في السلطة الأسرية والتمايز النوعي ، إضافة إلى عوامل الفقر والحرمان ، والتطلع إلى الثراء ، والأحياء السكنية المتواضعة ، فضلاً عن التاريخ الإجرامي لأسر هؤلاء النساء. بالإضافة إلى حصر آليات القوة وأنماط النشاطات الممارسة في البطجة اللفظية والبدنية والنفسية. وقد جاءت الظاهرة كاتجاه مناقض لاتجاه الدولة ونسق العدالة الجنائية ، وذلك في ضوء ثقافة فرعية جانحة لممارستها وفق قناعات وتبريرات لسلوكهن الإجرامي. وقد أكدت الدراسة على ضرورة إيجاد آلية جديدة لمواجهة جرائم البطجة بوجه عام والبطجة النسائية على وجه الخصوص ، من خلال إعادة طرح مشروع قانون البطجة على مجلس الشعب لإقراره، بما يتواءم مع المستجدات الأمنية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: البطجة - البطجة النسائية - آليات القوة

*أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة المنصورة

مقدمة:

اجتاحت ظاهرة العولمة الحكومات والدول والبشر ، وتعمقت بفضل تنوع آلياتها وزيادة تقدمها ، والتي يتمثل أبرزها في الشركات متعددة الجنسيات والفضائيات والإنترنت وأسواق المال والهجرة^(١). ومن الواضح أنه في خضم ما تحياه المجتمعات من تلاطم الاتجاهات الفكرية والعملية على حد سواء ، وفي ظل العولمة وضغوطاتها وممارساتها ، وفي ظل ما ينجم داخل المجتمعات من ميكانيزمات دفاعية ، وفي ظل التأييد والمعارضة والاستعداد والممارسات الفعلية والاستجابات السريعة لكل هذه العوامل ... في ظل كل هذا الخضم تظهر إحدى قوى الآليات تأثيرًا على الحياة المجتمعية على نطاق المجتمع العالمي أجمع ، ألا وهو السلوك الإجرامي ، وما يطرحه من تأثيرات مباشرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ساهمت هذه التحولات التي سببتها العولمة في خلق بيئة حاضنة للجريمة والسلوك المنحرف ، والبلطجة ، وأضحت هذه المشكلات ذات تأثير كبير على كيان المجتمعات وبنائها اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا^(٢)، بالإضافة إلى خطرها على إهدار الأنفس والأموال والحقوق والحريات وإخلالها بأمن وأمان المجتمع ، فالأمن الإنساني أمن محوره الإنسان بوصفه ضرورة للاستقرار القومي والإقليمي الدولي .^(٣)

وفي هذا السياق أصبحت ظاهرة البلطجة - على وجه الخصوص - تشكل خطورة على الأمن الإنساني ، وعندما يتعرض هذا الأمن للتهديد فلا بد أن ينعكس ذلك على الناس في كافة أرجاء المعمورة ، حيث تحقق أخطارها بالأفراد،

وتخل في الوقت ذاته بأمن المجتمع وهيبة الدولة ، وبخاصة في حفظ النظام وحماية الأفراد مما قد يروعههم أو ينال من طمأنينتهم وأمنهم^(٤)

على صعيد آخر ، سجلت إحصائيات الأمن العام ٤٧١ جريمة بلطجة موزعة على محافظات مصر المختلفة ، كما رصدت الإحصاءات أيضا أعداد المتهمين في تلك الجرائم والبالغ عددهم ٨٧٤ متهمًا^(٥) ، حيث تصاعدت نسب جرائم العنف من ٣% ، و ٤% أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ إلى ٦% من مجموع الجرائم المرتكبة عام ٢٠١١ ، و ٨% و ١٠% أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وصولاً إلى ١٢% عام ٢٠١٦^(٦) ، أما عن جرائم العنف لدى النساء فتشير تقارير الأمن العام عام ٢٠١٦ أنها قد بلغت ٣٢٨ جريمة ، ومع تزايد جرائم البلطجة في المجتمع المصري استشرع المشرع المصري أهمية التصدي تشريعياً لتطويقها والحد من جرائمها ، إيماناً منه بأن هذا النمط من الجرائم يندرج تحت إطار الجرائم الخطرة التي من شأنها إحداث الرعب والتخويف وترجيع الأمنين ، ونص العقاب على مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز الخمس سنوات ، وإذا وقع الفعل من شخصين فأكثر ، فارتكابها بشكل جماعي مرجعه زيادة خطورة الفعل الإجرامي وزيادة جسامة الضرر الناجم عنه^(٦)

واتساقاً مع هذه الرؤية الواقعية لجرائم البلطجة ، نص قانون البلطجة على صور أخرى من التشديد كارتكاب الجريمة بحمل السلاح أو آلة حادة أو عصا أو جسم صلب أو أداة كهربائية أو مادة كاوية أو حارقة أو مخدرة أو منومة لما تنطوي عليه من زيادة مقدرة البلطجي على العدوان ، وفي ذات الوقت يزد من جسامة وأثر الفعل الإجرامي.^(٧)

واستتباعاً لذلك فإن بلطجة النساء تعد واحدة من أخطر الظواهر الاجتماعية لما لها من خصوصية وتأثير في ذات الوقت على الواقع الاجتماعي بكل معطياته وتناقضاته ، وتختلف طبيعتها وأنماطها ودوافعها عن بلطجة الذكور حيث تحدث في سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية ، تتباين في مجموعها عن السياقات الأخرى للبلطجة المتعارف عليها من قبل الذكور .

ومن الملاحظ أن معظم النساء المدانات في جرائم البلطجة والممارسات لها في ذات الوقت ذوات خلفيات اجتماعية وتعليمية واقتصادية متدنية ، ولا شك أن إجرام النساء قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في أدوار النساء في المجتمع حيث زادت أعداد النساء في القوى العاملة ، وتم منحهن حريات أكبر نتيجة لحركة تحرير المرأة ، وبذلك تأخذ النساء المزيد من المواقف المهيمنة في المجتمع ، وتنتهج أدواراً أكثر ذكورية بصور تقليدية ، ومن أشكالها البلطجة بكافة أنماطها وآلياتها^(٨)

ويقودنا الطرح السابق إلى التأكيد على أن ظاهرة البلطجة النسائية تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي كواحدة من أخطر الممارسات السلوكية والجرائم والمناهضة لمنظومة القيم في المجتمع ، لتخلق منظومة قيمة جديدة ، تستند إلى قناعات شخصية وتبريرات لوجودها الاجتماعي ، يدعمها عامل القوة وفرض السيطرة اعتقاداً منهم أنهم يحققون نوعاً متفرداً من العدالة الناجزة ينجم عنها تحقيق أهداف عديدة لأحد طرفي الخصومة الجنائية باستخدام أساليب غير قانونية ، أو تحقيق المبتغى من الشكوى في أقل وقت ممكن حفاظاً على الاستقرار والأمن الاجتماعيين - من وجهة نظرهن - وذلك في سياق بديل عن الإجراءات القانونية الرسمية .

مشكلة الدراسة :

إذا كانت البلطجة ظاهرة اجتماعية عاصرت جميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء ، فقد تأثرت أيضاً بالمعطيات الواقعية المحيطة بها ، وأضحت مرادفة للجريمة والانحراف والعنف ، وقد أدت التغيرات التي مرت بها العديد من المجتمعات في الآونة الأخيرة - والمجتمع المصري على وجه الخصوص - إلى تنوع جرائم البلطجة عامة ، والبلطجة النسائية خاصة . وإذا كانت البلطجة أفعالاً تتناقض مع نصوص القانون ، فقانونها القوة واستخدام العنف والنفوذ والسطوة ، واستغلال ثغرات القانون وتعطيله لإدارة أهداف ممارستها من أصحاب النفوذ والسلطة^(٩) .

على صعيد آخر تباينت الرؤى التفسيرية لبلطجة النساء ، حيث فسرها (هاجان) في ضوء القوة والتحكم الناجمين عن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ، والتي ساهمت بدورها في زيادة فجوة النوع في معدل الجريمة ، واعتبار متغيرات النوع والسلطة والمكانة للنساء محددات لوضعية المرأة ثم للسلوك الانحرافي والإجرامي عندها. بالإضافة إلى رؤيتي " فلفيدو باريتو " حول استخدام القوة كآلية لتحقيق مصالح الأفراد ، و " أولريش بيك " حول مجتمع المخاطر والذي ظهر وتطور بظهور الحداثة وتطورها.

وفي هذا السياق تنوعت أيضاً الدراسات التي تناولت البلطجة بالدراسة ، وندرت معها الدراسات الخاصة ببلطجة النساء والتعرف على آلياتها وأنماطها وعواملها الأساسية. ولعل هذه الظاهرة تتسع نطاقاتها المكانية في مصر في الآونة الأخيرة ، وذلك بفعل تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، ساهمت

بدورها في بزوغ نجم البلطجة النسائية في عالم الجريمة ، بفعل سياقات اجتماعية تواجدت في ظلها هؤلاء النساء.

وفي إطار الحديث عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية لبلطجة النساء ، تتبلور الإشكالية الأساسية للدراسة ، وذلك من خلال ارتباط الظاهرة ببعض القضايا والمتغيرات الفاعلة ، والتي تدعو بعض الأفراد إلى تحقيق مصالحهم وإنجازها بمعزل عن أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة - النيابة - القضاء) ، مستخدمين في ذلك بعض النساء باستخدام القوة والاستغلال كبدائل سلوكية منهم تؤدي إلى عدالة ناجزة - من وجهة نظرهم - وفق ثقافة فرعية جانحة ، وفي ضوء قنوات وتصورات ثقافية سواء من جانب الفاعلين (مستخدمي البلطجة) أو النساء ممارسات البلطجة أنفسهن. لذا تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على ماهية البلطجة النسائية وتحليلها في ضوء آليات القوة والممارسة ، ومحاولة تفسيرها في ضوء بعض السياقات والمتغيرات الفاعلة.

أهمية الدراسة :

تتحدد الأهمية النظرية للدراسة فيما يلي :

١- تعد ظاهرة البلطجة من الموضوعات التي فرضت نفسها على واقع الدراسات الاجتماعية والقانونية في الآونة الأخيرة ، والبلطجة النسائية على وجه الخصوص ، حيث تزايدت ظاهرة استعراض القوة والتلويح بالعنف والتهديد باستخدامها ، لترويع الأشخاص وتخويفهم وسلب حقوقهم المشروعة ، وفرض السيطرة. لذلك تعد هذه الظاهرة جديرة

بالدراسة والبحث ، والتعرف على آلياتها وأهم متغيراتها وعواملها الفاعلة ، باعتبارها نوعاً من الإرهاب الاجتماعي .

٢- تحاول الدراسة تفسير ظاهرة البلطجة النسائية من خلال رؤى تفسيرية متنوعة ، حاولت تفسير القوة والعنف في ضوء سياقات اجتماعية واقتصادية لبعض النساء ، والتي ساهمت بدورها في سلوكهن طريق البلطجة ، لتحقيق أهداف ذاتية وموضوعية في آن واحد. هذا إلى جانب وجود قنوات وسمات معينة لدى النساء الممارسات للبلطجة تبرر سلوكهن الإجرامي ، وتدفع به إلى الواقع الاجتماعي بوصفها سلوكاً واجب الانتهاج لإنجاز مصالح بعض الفئات الاجتماعية ، وبمقابل مادي وباستخدام أساليب تستهدف ترويع المواطنين وتهديد الأمن المجتمعي العام.

٣- جريمة البلطجة تمس حق الإنسان في الأمن والطمأنينة ، ذلك أن هذا السلوك يقوم على استخدام القوة والعنف ، كما أشار إلى ذلك نص المادة (٣٧٥ مكرر) من قانون العقوبات ، وبذلك أقر المشرع نصوص يرغب بها توفير حماية وقائية للمجتمع ، تحول دون سيادة قانون الغاب كون هذه الجريمة تندرج تحت مسمى جرائم الخطر (*).

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فقد تحددت في التعرف على أبعاد الظاهرة وأهم آلياتها وعواملها من خلال إجراء دراسة ميدانية لبعض الحالات المختارة من النساء الممارسات للبلطجة ، مما قد يسهم في وضع تصور للحد من انتشار الظاهرة ، وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعيين .

أهداف الدراسة :

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف أساسي ، وهو محاولة التعرف على ظاهرة البلطجة النسائية في ضوء بعض المتغيرات والقضايا الفاعلة ، ويندرج تحت هذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية لعل أهمها:

١- الكشف عن العوامل الدافعة لبلطجة النساء في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي لهن .

٢- التعرف على آليات العمل بالبلطجة وأنماط النشاطات الممارسة من جانب النساء .

٣- تحليل بلطجة النساء في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية الفاعلة .

٤- إلقاء الضوء على انعكاسات العمل بالبلطجة على السياق الاجتماعي للنساء الممارسات لها .

٥- رصد العلاقة بين البلطجة النسائية و نسق العدالة الجنائية والأجهزة الأمنية .

٦- وضع تصور مقترح للحد من انتشار ظاهرة البلطجة النسائية في المستقبل.

تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن تساؤل أساسي ، وهو ما العلاقة بين البلطجة النسائية وبعض المتغيرات والقضايا الفاعلة ؛ ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية لعل أهمها :

- ١- ما العوامل الدافعة لبطجة النساء في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي لهن ؟
- ٢- ما آليات العمل بالبطجة ؟ وما أنماط النشاطات الممارسة من قبل النساء أنفسهن ؟
- ٣- ما العلاقة بين بطجة النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية الفاعلة السن والنوع والتعليم والدخل والمهنة والحي السكني ؟
- ٤- ما انعكاسات العمل بالبطجة النسائية على السياق المجتمعي لهن ؟
- ٥- ما العلاقة بين البطجة النسائية والعدالة الجنائية والأجهزة الأمنية ؟
- ٦- ما أساليب الحد من انتشار ظاهرة البطجة النسائية في المستقبل ؟

منهجية الدراسة :

تتتمي الدراسة الراهنة إلى ذلك النوع من الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليلها وتفسيرها في ضوء بعض المتغيرات والعوامل الاجتماعية الفاعلة ، وبذلك فإن المنهج الوصفي التحليلي يتلائم مع دراسة ظاهرة البطجة النسائية وتحليل عواملها الأساسية في ضوء السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لممارستها وتفسيراتها لأوضاعهن الاجتماعية والانحرافية .

واستكمالاً للاستراتيجية المنهجية ، فقد اعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة case study لبعض النساء الممارسات للبطجة بمدينة المنصورة - محافظة الدقهلية ، وقد استخدمت الدراسة دليل المقابلة الذي اشتمل على بعض البنود ذات الصلة بأهداف الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

- البيانات الأولية .
- دوافع العمل بالبلطجة في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي للنساء .
- آليات العمل ببلطجة النساء وأنماط النشاطات الممارسة من قبلهن .
(آليات القوة)
- انعكاسات العمل بالبلطجة على السياق الاجتماعي للنساء .
- البلطجة النسائية والأجهزة الأمنية .
- النظرة الإجمالية للحياة وتطلعات المستقبل.

مجالات الدراسة :

١- المجال الجغرافي :

تم إجراء الدراسة الميدانية للدراسة الراهنة في مدينة المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية ، وتقع شمال شرق الدلتا بمصر ، ويبلغ عدد سكانها حوالي (٦.٠٠٠.٠٠٠) ^(١٠) نسمة تقريبا مما يجعلها من أكبر محافظات مصر من حيث عدد السكان ، وتقع مدينة المنصورة على الضفة الشرقية لفرع دمياط ، وقد تركزت غالبية الحالات في منطقتي عزبة الصفيح ، وعزبة الشحاتين بمدينة المنصورة ، وباقي الحالات تنوعت أماكن تواجدها في أحياء أخرى بطريقة متناثرة بحيث شمل كل حي حالة أو اثنتين.

أما عن عزبة الصفيح فهي تابعة لحي شرق المنصورة ، وتقع على أطراف المدينة من ناحية الشرق ، وسميت حديثا بعزبة النهضة طبقا للقرار رقم ٣٤٠ لسنة ٢٠٠٥ ، وللمنطقة تابعها العشوائي حيث

أقيمت في بداية تكونها بالمواد الأولية للبناء كالصفيح والسدة ، ثم تطورت بعد ذلك إلى الطوب الأحمر ، ويقدر عدد سكانها بحوالي (٥٠) ألف نسمة^(١١) . ويعيش سكان عزبة الصفيح في ظروف حياتية قاسية وسط تدهور شبكة الصرف الصحي ، وضعف الكهرباء وانقطاع مياه الشرب ، فضلاً عن أسلاك الضغط العالي ، تنتشر بها أعمال العنف والبلطجة المأجورة وغير المأجورة ، ووجود عدد كبير من المسجلين خطر والهاربين من تنفيذ الأحكام .

على صعيد آخر ، وفيما يتعلق بعزبة الشحاتين فهي حي شعبي يقع وسط مدينة المنصورة ، ويمتد من شارع محمد فتحى حتى شارع الجلاء ، ومن شارع السلخانة حتى مساكن الاسواق ، ويقدر عدد سكانها بحوالى ٢٥٠٠٠ نسمة ، وتقترن هذه العزبة بالبلطجة وتجارة المخدرات ، ويعمل غالبية سكانها بالمهن الهامشية كجمع الخردة ، وبيع الخضراوات ، والحرف البسيطة ، وبعضهم يبيع المواد المخدرة ، ويغلب على المنطقة التدهور الفيزيقي والوحدات السكنية ضئيلة المساحة حوالى ٣٠ أو ٤٠ متر لغالبية الوحدات السكنية ، فضلاً عن خضوعها لقانون البقاء الأقوى ، وذلك من خلال الهيمنة بالبلطجة وقوة السلاح^(١٢) .

٢- المجال البشري :

أما عن حالات الدراسة فقد تحددت في إحدى وعشرين حالة ، سبع حالات بعزبة الصفيح ، وست حالات بعزبة الشحاتين ، فضلاً عن ثماني حالات موزعة على أماكن مختلفة بمدينة المنصورة . وجميعهم يمتن البلطجة بوصفها عملاً أساسياً أو عملاً إضافياً ، وقد اعتمدت الباحثة على طريقة كرة الثلج في جلب حالات الدراسة من النساء ممارسات البلطجة في مجتمعات الدراسة ، بمعنى الحصول على بعض

الحالات في البداية ، ثم قامت الحالات بدورها في توجيه الباحثة إلى حالات أخرى في أماكن أخرى ، حتى اكتملت دراسة الحالة والمقابلات المتعمقة لهؤلاء النساء في مجتمعات تواجدهن .

مفاهيم الدراسة :

١ - مفهوم البلطجة :

تشير كلمة البلطجة إلى حالة من الفوضى والتخريب والخروج على القانون ، وبلطج الشخص أي اعتدى على الآخرين قهراً ، وبدون وجه حق ، مرتكباً أعمالاً منافية للقانون والعرف^(١٣) . والبلطجة كلمة تركية تعني صانع البلطة أو بائعها أو مستخدمها ، لأن كلمة بلطة هي أداة البلطجي المعروفة وجمعها "بلط" ، وهي عبارة عن فأس يُقَطع بها الخشب أو الأشجار^(١٤)

و تُعرّف البلطجة بأنها استعمال القوة لاستغلال موارد الآخرين بهدف تحقيق المصلحة الخاصة ، وهي نابعة من احتياج صاحب القوة ، فرداً كان أو مجتمعاً أو دولة كموارد ومواهب وقدرات الآخرين لتوظيفها بطريقة نفعية^(١٥) ، ويقترب مفهوم البلطجة ، من مفهوم الفتوة Bully والذي ارتبط تاريخياً بسمات القوة والشجاعة التي يهرع أصحابها إلى نجدة الغير والسعي إلى العدل.^(١٦)

وتختلف البلطجة بوصفها ظاهرة اجتماعية في مضمونها كونها شكل من أشكال العدوان المرتبط بالحياة الاجتماعية ، فهي إساءة استعمال السلطة المادية والنفسية بغرض خلق مناخ سلبي لإيقاع الإيذاء والضرر على ضحايا الفعل باستخدام القوة البدنية لإرهاب الآخرين^(١٧)

على صعيد آخر ، تُعرّف البلطجة بأنها تلك الأفعال التي من شأنها ترويع الآخرين وتخويفهم من خلال استعراض القوة أو العنف أو التهديد بإلحاق الأذى بهم ، بقصد إرغامهم على إتيان فعل أو الامتناع عن فعل ، سواء باستخدام السلاح أم لا ، وكذا من شخص واحد أو أكثر ، وتختلف جرائم البلطجة عن جرائم العنف الأخرى كالضرب والجرح والإتلاف ، ذلك أن مضمونها المجاهرة بالعنف فعلاً أو تهديداً بهدف بث الخوف والذعر والرعب والترهيب (١٨) .

ولعل أهم مظاهر العنف التي تشتمل عليها البلطجة استعراض القوة والتلويح بالعنف والذعر والتهديد باستخدامها لترويع الأشخاص بقصد إيدائهم وسلب حقوقهم المشروعة وفرض السطوة عليهم ، حتى بات الأمر يشكل خطورة تهدد أمن الناس ، وتكدر سكينتهم ، فضلاً عن تعريض أرواحهم وسلامتهم وأعراضهم وحررياتهم للخطر ، وإلحاق الضرر بممتلكاتهم ومصالحهم (١٩) .

وتُعرّف البلطجة إجرائياً بأنها أفعال تتسم بالعنف ، ويغلب عليها استخدام القوة من جانب بعض الأشخاص ، بهدف استعراض القوة أو التهديد أو إلحاق الأذى بآخرين بقصد الانصياع لرغباتهم ، مستخدمين في ذلك آليات معينة - لفظية كانت أم بدنية - لتحقيق أهدافهم الإجرامية ، وذلك وفق ثقافة فرعية انحرافية وتبريرات ثقافية تتبع من قناعاتهم الشخصية بجدوى أفعالهم التي تخدم مصالحهم ومصالح الآخرين ممن قاموا باستئجارهم للقيام بتلك الأفعال .

٢ - مفهوم البلطجة النسائية :

يؤكد ((كيرى كارنتون)) أن البلطجة النسائية هي ممارسة النساء للعدوان والسلوكيات العنيفة ، بما يسمح لهن بإعادة إنشاء هويات أنثوية ، وفي ذات الوقت إعادة إنتاج موقعهن التابع أسوة بالذكور ، وذلك بأن يكن عدوانيات جسديا ويتشاجرن بطرق عنيفة (٢٠).

وفي هذا السياق يشير كل من " وود وإيجلي Wood and Egly " إلى تفاعل التأثيرات الاجتماعية مع الآليات العصبية فيما أطلقا عليه النهج البيولوجي الاجتماعي ، لإبراز الاختلافات بين الرجل والمرأة في السلوك - بما في ذلك العدوان - كونها ناجمة عن الاختلافات الجنسية في السمات الجسدية ، والتي تتفاعل مع القيم والعادات الثقافية ، وأشارا إلى أن الفروق بين الجنسين في السمات الجسدية والتكاثر تجعل النساء أكثر كفاءة في أداء مهام معينة ، وتجعل الرجال أكثر كفاءة في مهام أخرى ، كمشاركة الرجال في الحروب ، واقتصار النساء على رعاية الأبناء والأعمال المنزلية ، ووفقاً لتلك الرؤية ، ولأن معظم الثقافات ذكورية يتمتع فيها الرجال بسلطة ومكانة أكبر من النساء ، فإن معظم الثقافات تكافئ الرجال لكونهم محاربين ، وتعاقب النساء على كونهن عدوانيات ، بل ويلقن ردود أفعال عنيفة تجاه عدوانيتهن (٢١).

وارتباطاً بهذه الرؤية للنساء ممارسات البلطجة يؤكد " دينسون Denson وآخرون " أن ممارسة النساء لأعمال العنف تتمتع بتكنيكات

متخصصة تعتمد على عامل النوع بالدرجة الأولى ، وذلك من خلال مهارتهن في استخدام آليات القوة والعنف ، فهن أكثر قدرة من الرجال على إلقاء الأشياء على ضحاياهن ، واستخدام الأسلحة ، وقضم ضحاياهن ، واستخدام الأدوات التي تحد من مقاومة هؤلاء الضحايا ، في حين أن الرجال يعتمدون أكثر على ضرب وخنق وتكسير ضحاياهم (٢٢).

على صعيد آخر تشير بلطجة النساء إلى صورة المرأة العدوانية التي تمارس أفعالاً يغلب عليها استخدام القوة والعنف لتحافظ على وضعها وسلطتها من جانب ، ولكونها تعد مصادر بديلة للدخل لهن ولمن يقوم بإعالتهن من جانب آخر ، أو نتيجة لضغوط ممارسة عليهن وفقاً لجماعات الثقافة الفرعية لتتناس مع قوانين الجماعة المرجعية لهن من جانب ثالث (٢٣) .

واتساقاً مع ارتكاب بعض النساء لأفعال البلطجة وفق قناعات واعتبارات ثقافية تتصل بثقافتهن الفرعية ، كونهن يعتمدن على القوة والعنف في ممارسة أعمال البلطجة ، في ضوء عدم اتساق المصالح بين البشر وتباينها - من وجهة نظرهن - لتحقيق مصالح بعض الفئات نظير مقابل مادي ، يبتكر هؤلاء النساء تبريرات لأفعالهن الإجرامية تنطلق من قناعاتهن بغايات الفعل ، وتحقيق الأهداف المبتغاة جراء تلك الأفعال ، وذلك مقابل عجز الأجهزة الأمنية - في بعض الأحيان - عن تحقيق تلك الأهداف بالسرعة المأمولة ، ليسعى إلى تحقيقها الأقوياء من النساء ممن لديهن القدرة على استخدام القوة (٢٤) .

وفي ضوء الطرح السابق يمكن تعريف البلطجة النسائية إجرائيا بأنها :
ممارسة بعض النساء لأفعال تنسم بالعنف والعدوانية لإلحاق الأذى أو
الضرر بشخص ما أو بمجموعة من الأشخاص ، وذلك بعد استئجارهن من قبل
أصحاب المصالح المتعارضة مع ضحايا تلك الأفعال ، سواء كان المقابل ماديًا
أو عينيًا ، وذلك بفعل ضغوط وأزمات اجتماعية واقتصادية وثقافية لهؤلاء النساء
، فيتخذن من البلطجة عملاً يدر عليهن دخلاً ماديًا أو يسد لهن حاجة يتطلعن
إلى إشباعها ، ويحدث ذلك وفق ثقافة فرعية انحرافية ، وسعيًا منهن نحو
ممارسة القوة وتحقيق عدالة ناجزة - من وجهة نظرهن - في مقابل أجهزة
العدالة الجنائية وبطء الإجراءات القانونية .

مفهوم القوة :

تُعرّف القوة في اللغة بأنها الطاقة على العمل ، ومبعث
النشاط والحركة وتنقسم القوة إلى طبيعية وحيوية وعقلية ، كما تنقسم
إلى باعثة وفاعلة ، وفي علم الاجتماع تعنى السيطرة على الآخرين ،
والتحكم فيهم والتدخل في حرياتهم وإجبارهم على العمل بطريقة معينة (٢٥)
وتتطوي البلطجة بصفة عامة ، والبلطجة النسائية على وجه الخصوص
على استخدام القوة ، وطبقا للمادة (٣٧٥ مكرر) من قانون العقوبات المصري ،
فإن البلطجة هي كل استعراض للقوة أمام شخص أو التلويح له بالعنف أو
بتهديده باستخدام القوة أو العنف مع زوجة أو أحد أصوله أو فروعه ، أو التهديد
بالافتراء عليه ، أو بالتعرض لحرمة حياته أو حياة أي منهم الخاصة ، وذلك
لترويع المجني عليه أو تخويله بالحق الأذى به ، بدنيا أو معنويا أو هتك

عرضه، أو سلب ماله أو تحصيل منفعة منه، لغرض السطو عليه أو إرغامه على القيام بأمر لا يلزمه به القانون. متى كان من شأن ذلك الفعل أو التهديد إلقاء الرعب في نفس المجني عليه أو تكدير أمنه أو سكينته أو تعريض حياته للخطر ، أو إلحاق الضرر بشيء من ممتلكاته أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه أو سلامة إرادته^(٢٦).

وقد طرح (هاجان Hagan) تصورا للقوة يركز على قوة النوع والسلطة والمكانة التي ينفرد بها الأب والأم في نطاق الأسرة ، وهذا في تفسيره لوضعية المرأة ثم السلوك الانحرافي والإجرامي لديها ، وأشار إلى أنه في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات في الآونة الأخيرة ، أصبحت النساء الزوجات أكثر عرضة من الآباء لممارسة السيطرة الإجرائية على الأسرة ، وذلك من منطلق السلطة والقوة التي يتمتعن بها في العمل^(٢٧).

على صعيد آخر أكد (باريتو Barito) في معرض حديثه عن القوة بوصفها آلية لفرض حلول قهرية من جانب بعض الجماعات، وذلك في مقابل آليات الطبقة الحاكمة في تحقيق الأمن والاستقرار ، فإذا عجزت هذه الطبقة عن الحفاظ على استقرار المجتمع ، فإن الطبقة المحكومة تسعى باتجاه استخدام القوة^(٢٨) ، وهو ما تجسده البلطجة بكافة أشكالها وصورها .

وفي ذات السياق فإن للقوة آليات للاستخدام لتحقيق الغرض منها من خلال ممارسة البلطجة وبخاصة البلطجة النسائية ، حيث تضمنت هذه الآليات السكاكين والأسلحة النارية والعتلات والمطارق والأغراض الخشبية وأواني الطهي ، ويعتمد اختيار أحد هذه الأدوات على الغرض من استخدامه لضمان تحقيق

الهدف . وقد تعتمد بعض النساء على سلاح مخفي في حوزتهن من أجل الحماية الشخصية أو إنجاز الفعل المقصود ، وعادة ما يكون سكيناً ، بينما تستخدم أخريات آليات وأدوات أخرى من داخل السياق الظرفي للموقف الإجرامي كسلاح للجريمة مثل بهارات الطعام أو الأمواس ، وغيرها من الأدوات التي تمارس تأثيراً على الضحية وضعف مقاومته^(٢٩).

وإذا كانت البلطجة النسائية تعتمد في جانب منها على القوة الجسدية والبدنية في ممارسة الأفعال الإجرامية للعدوان بالضرب والدفع والاعتداء البدني ، فإنها تعتمد في جانب آخر على القوة اللفظية أي القدرة على الاعتداءات المنطوقة والإهانات والتعليقات العرقية والجنسية ، بوصفها نوعاً من أنواع الضغط على أحد أطراف الخصومة لتحقيق مصالح الطرف الآخر^(٣٠).

وتُعرّف القوة إجرائياً بأنها آلية مستخدمة في أعمال العنف والعدوان ، تعتمد عليها بعض النساء ممارسات البلطجة سواء اللفظية أو البدنية ، وذلك وفق ثقافة فرعية انحرافية لتحقيق مصالح أحد الأطراف المتصارعة ، نظير مقابل مادي أو تحقيق مصالح خاصة لهن ولأسرهن.

الدراسات السابقة :

في ضوء استعراض الدراسات السابقة حول ظاهرة البلطجة بصفة عامة والبلطجة النسائية على وجه الخصوص ، اتضح ندرة هذه الدراسات ومحدوديتها في التراث السوسيولوجي ، ويمكن عرض بعض هذه الدراسات العربية والأجنبية ، وذلك على النحو التالي :

١- دراسة سعيد محروس أبو العلا بعنوان : جرائم البلطجة ٢٠٠٦ (٣١)

هدفت الدراسة إلى شرح جرائم البلطجة والحرص على تجريم الظاهرة بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ في صورة الترويع والتخويف ، وتجلى هذا الترويع في مظاهر الحياة الاجتماعية ، وأبرزت الدراسة أسباب ظهور البلطجة ، ومنها العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والإعلامية ، وقد استخدمت الدراسة منهج البحث المكتبي الوثائقي ، والمنهج التحليلي ، وأداة تحليل المحتوى لما جاء في مواد قانون البلطجة. وقد توصلت إلى عدة نتائج منها ؛ أن البلطجة نتاج لمشكلات اجتماعية واقتصادية ، بجانب اهتمام التشريع الجنائي بشخص المجرم ، وليس بواقعة مادية معينة ، فتصدى لها في صورة صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ .

٢- دراسة أحمد حسني السيد بعنوان : تحليل سوسيوإيكولوجي لظاهرة

البلطجة : دراسة على بعض البيئات المتباينة في مدينة القاهرة ٢٠١٠

(٣٢)

استهدفت الدراسة تحديد أنماط المشكلات الاجتماعية والبيئية داخل المناطق السكنية المتباينة بمدينة القاهرة ، وعلي الأخص جريمة البلطجة ، وذلك في محاولة لوضع إطار تشريعي من خلال المنظور السوسيوإيكولوجي للتأكيد على العوامل الاجتماعية والبيئية في تفسير الظاهرة ، حتى يتسنى إعادة إصدار قانون البلطجة من خلال المخططين وواضعي السياسات ومتخذي القرار .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة علي منطقتي عزبة الهجانة ومدينة نصر ، وبلغ عدد المبحوثين ١٢٥ مبحوثاً ممن اشتهر عنهم ممارسة تلك الأساليب الإجرامية ، وخلصت الدراسة إلى

ضرورة الاهتمام بالعشوائيات ، ووضع حلول لمشكلاتها المختلفة ، وأكدت على
حتمية طرح مشروع قانون البلطجة بمجلس الشعب ومجلس الشورى لإقراره ، بما
يتواءم مع المستجدات الأمنية المعاصرة ، إضافة إلى إنشاء قسم مكافحة جرائم
البلطجة ، وذلك على غرار قسم مكافحة المخدرات ، وأخيراً عمل لجان لفض
المنازعات من المتخصصين والمستشارين المحليين للمعاش ، وذلك للتقليل من
حجم الأعباء على المحاكم العامة .

٣- دراسة هويدا محمود الإترابي بعنوان : ظاهرة البلطجة في مصر بعد ثورة
٢٥ يناير ودور المؤسسات الأمنية في معالجتها : دراسته تربوية ٢٠١٤
(٣٣)

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية ظاهرة البلطجة ، وبيان أسبابها
ومظاهرها في المجتمع المصري ، وعرض بعض النماذج العالمية الرائدة في
مواجهة الظاهرة ، إلى جانب إبراز الدور التربوي للمؤسسات الأمنية في معالجة
الظاهرة موضوع الدراسة .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك للوقوف على
أسباب البلطجة ومظاهرها خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وقد خلصت
الدراسة إلى أن عوامل البلطجة قد تحددت في عوامل اجتماعية ، وأسرية
واقتصادية وشخصية ونفسية وأخلاقية ودينية وإعلامية وأمنية تتعلق بالانفلات
الأمني نتيجة غياب الشرطة بعد الثورة .

٤ - دراسة رانيا الكيلاني بعنوان: التحليل الثقافي لملامح الشخصية المصرية من مرحلة الانفتاح الاقتصادي إلى عصر الثورة : دراسة لبعض صور الفهلوة والبلطجة في الدراما المصرية عام ٢٠١٦ (٣٤)

سعت الدراسة إلى الكشف عن ملامح الثبات والتغير في الشخصية المصرية في حقتين تاريخيتين ؛ الحقبة الأولى فترة السبعينيات بعد هزيمة ١٩٦٧ ، والحقبة الثانية وهي فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال وصف الوضع القائم في المجتمع المصري وتحليل الدراما المصرية ، والوقوف على الصور التي ظهرت فيها سمات مختلفة من الشخصية المصرية ، وقد استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الفهلوة والبلطجة تعد مهارات وسلوكيات انتهازية بدأت في الظهور في السبعينيات من القرن العشرين ، بفعل عوامل اقتصادية وسياسية ، وبفعل أحداث مستجدة تحولت على أثرها البلطجة إلى ظاهرة منظمة تأخذ شكلاً جماعياً وأكثر تنظيماً. دعم ذلك الانفلات الأمني بعد الثورة ، وأكدت الدراسة في ضوء نتائجها أن الإعلام تقع عليه مسؤولية رسم صورة الشخصية السوية صاحبة القيم والمبادئ ، وضرورة غرس القيم الثقافية في الأطفال منذ الصغر من خلال الأسرة والمؤسسات التعليمية .

٥ - دراسة أميرة عبد العظيم بعنوان : ظاهرة البلطجة النسائية في مصر : مقدمات أساسية ٢٠١٩ (٣٥)

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة البلطجة النسائية في مصر وعواملها الأساسية ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف

الظاهرة وتفسير ظهورها ، والأنثروبولوجي في جمع المادة العلمية والإخباريين لإيجاد عينة الدراسة والتعامل مع جماعة البلطجة النسائية ، كما استخدمت الدراسة أداة دراسة الحالة وتم تطبيقها في الدويقة في حي منشأة ناصر بالقاهرة . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها احتراف البلطجة من جانب بعض النساء ، سواء في المجال السياسي في الانتخابات ، أو إطلاق الشائعات ، أو في الخصومات الشخصية بين الأطراف المتنازعة ، متفوقين بذلك على الرجال في عالم البلطجة وتكوين الجماعات الإجرامية ، بالقدر الذي أصبحنا معه أكثر خطراً على أمن وسلامة المجتمع.

٦- دراسة "هاجان" و"سيمبسون" و"جليس" عن البحوث النسائية ، السيطرة على العلاقات والأدوات ونظرية التحكم في السلطة للنوع والانحراف ١٩٨٨ (٣٦)

هدفت الدراسة التأكيد على تطوير نظرية السيطرة على السلطة بين الجنسين والانحراف وعلاقة انحراف النساء بأدوارهن الاجتماعية ، فضلاً عن علاقة النوع بالانحراف ، وقد تم إجراء الدراسة في سبع مدارس ثانوية في العاصمة تورنتو بكندا ، وإجراء اتصالات هاتفية مع أمهات الطلاب . وخلصت الدراسة إلى أن الأمهات في الأسر الأبوية يتم تخصيص أدوار لهن في السيطرة على البنات ، بشكل فعال أكثر من الأبناء ، بمعنى أن هناك تصنيفاً طبقياً جنسياً في السيطرة الاجتماعية للمراهقين مرتبط ببنية الأسرة الأبوية، أما الإناث اللاتي تقل درجة السيطرة عليهن ، فإنهن ينخرطن في أعمال العنف ، وأكدت الدراسة أن هذا التحليل يشير إلى أن الفروق بين الجنسين تأتي في ضوء هيكلية اجتماعية في الأصل وليست متأصلة بيولوجيا .

٧- دراسة "إليزابيث كوماك" وسيلينا بريكرى Elizabeth comack &

salena brickery بعنوان : تشكيل عنف النساء المجرمات ٢٠٠٧

(٣٧)

سعت الدراسة إلى الكشف عن عوامل تشكيل العنف لدى النساء ، وذلك من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة مع عينة مكونة من ٣٤ امرأة من النزليات بسجن المقاطعة والمتهمات بجرائم العنف ، وقد توصلت الدراسة إلى أن عنف النساء كان ضمن علاقات الشريك الحميم ، وأثناء ارتكاب السرقة ، وقد استخدمت ثماني نساء العنف ضد الشريك الذكر ، وارتكبت تسع نساء على الأقل عملية سطو واحدة عندما كن شابات أو بالغات ، واستخدمت بعض النساء العنف في سياقات أخرى ، وتحديث خمس نساء عند الدخول في معارك جسدية مع أصدقاء أو معارف أو غرباء من الذكور ، واعتدت خمس نساء على نساء أخريات ، في حين استخدمت ثلاث نساء العنف تجاه فرد آخر من الأسرة ، إضافة إلى اعتداء أربع نساء على شخص في موقع السلطة (ضباط الشرطة والموظفون) كما تعرضت ست عشرة امرأة لمخالفات مع القانون بسبب جرائم غير عنيفة مثل الاحتيال والسرقة.

٨- دراسه "شارلين ماريدو" و"جيمس وارد" Sharlen Murdoh & James

word بعنوان : نموذج وصفي للمجرمات العنيفات : الطب النفسي وعلم

النفس والقانون ٢٠١١ (٣٨)

هدفت الدراسة إلى توليد الأفكار وتحديد الصلات السلبية بين العوامل الاجتماعية والنفسية للسلوك العدوانى للنساء ، ومدى اختلاف العنف بين النساء والرجال ، وكذا تحديد العوامل الشخصية والمعرفية والسلوكية الضمنية والصريحة

لاستخدام المرأة العنف كوسيلة لتحقيق الهدف ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأداة دراسة الحالة ، من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع ثلاث وعشرين امرأة عنيفة ، تم الحكم عليهن في الجرائم الآتية : أربع جرائم قتل ، اثنتان قتل خطأ ، تسع حالات سرقة بالإكراه ، ست حالات اعتداء مشدد ، وواحدة اعتداء واختطاف ، وستة حالات للإهانة العدوانية ، وواحدة للإهانة العنيفة .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها التوصل إلى استراتيجية الجريمة من خلال الاستجابة المعرفية للجناة النساء تجاه الموقف ، وعدم إدراكهن لمدى السلوك العنيف أو أنهن لم يكن على دراية بمحيطهن الاجتماعي ودوره في الاتجاه نحو الانحراف والعنف .

٩- دراسة " إيزابيل أمانا " " وجين ريكرز " *isabel umana and*

Jeanne Ridders بعنوان : نساء عنيفات والعنف ضد المرأة ٢٠١٢

(٣٩)

استهدفت الدراسة التعرف على أنماط عصابات النساء وأنشطتهن في المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى (عصابات الشارع الثامن عشر) في ولاية كاليفورنيا ، وكذا الكشف عن المتغيرات الاجتماعية كالنوع والبيئة وعلاقتها بواقع المرأة في العصابات ، بالإضافة إلى رصد عوامل الجذب والطرده التي تسهم في انتماء المرأة للعصابات الإجرامية .

وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت أداة المقابلة، وذلك بالتطبيق على عينة من النساء المنتميات لعصابة (Ms 13) والشارع ١٨ ، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها : أن أهم

دوافع الفتيات للانضمام إلى العصابات هي الحاجة إلى الانتماء إلى مجموعة ، والبحث عن الحماية ، وكذلك الحاجة إلى المال ، فضلاً عن الرغبة في الاعتراف بهن ، والهروب من بيئة عائلية متضاربة وعنيفة ، أما عن دورهن في العصابات ، فقد تمثل في اقتصار المرأة على أداء الأدوار التقليدية التي يفرضها النموذج الأبوي، وقد تطور دورها ليشمل واجبات المراقبة ، ونقل المخدرات ، وإخفاء الأسلحة ، والابتزاز المالي ، ونقل المعلومات ، أما عن أسباب تركهن للعصابات ، فقد تمثل في الحمل والأمومة ، أو سبب ديني كالانضمام للكنيسة.

١٠ - دراسة " أنجلينا استانوجوسكا " و " جولجا جورتوسكا " Angelina

stanojoska & Julija Jurtoska بعنوان : نساء أم مجرمات :

دراسة استقصائية لأنماط الجريمة بين النساء في جمهورية مقدونيا

٢٠١٨ (٤٠)

سعت الدراسة إلى تحليل ووصف جرائم النساء في مقدونيا ، وذلك بالاستعانة بالمنهج الاستكشافي ، وبتحليل بيانات مكتب الإحصاء الحكومي خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠١٥ ، إضافةً إلى حجم منخفض لمتغير المجرمات المدانات بلغ ٨,٥% من إجمالي عدد المجرمات المدانات كل عام.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النساء في جمهورية مقدونيا يرتكبن نوعية من الجرائم مقسمة إلى أربع مجموعات مختلفة في القانون الجنائي ، وهي جرائم ضد الممتلكات ، والسرقه ، والسرقه بالإكراه وجرائم ضد الحياة والجسد كالأذى الجسدي والضرر الخطير ، وجرائم ضد الزواج والأسرة والشباب ، مثل إهمال

الطفل وإساءة معاملته ، وجرائم ضد السلامة المرورية. وجاءت بنسبة ٩٨% من قضايا تعريض السلامة المرورية للخطر .

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية أنها قد عمدت إلى تحليل ظاهرة البلطجة والتعرف على أسبابها وعواملها الأساسية ، ومن الواضح أن بعضاً من هذه الدراسات قد اتفق مع الدراسة الراهنة في هدفها العام ، وهو الكشف عن ظاهرة البلطجة النسائية وعلاقتها ببعض المتغيرات والقضايا التابعة ، في حين ركزت غالبية الدراسات على دراسة البلطجة بصفة عامة وبخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير - "دراسة هويدا الإتربي ٢٠١٤ " و" دراسة رانيا الكيلاني ٢٠١٦ " - أو دراستها في ضوء القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ وتفسيرها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً " دراسة سعيد محروس ٢٠٠٦ ."

على سعيد آخر اقتربت بعض الدراسات من الهدف العام للدراسة الراهنة ، وهو تحليل بلطجة النساء وتفسيراتها السوسولوجية مثل دراسة (أميرة عبد العظيم ٢٠١٩) ، ودراسة (هاجان ١٩٨٨) حول نظرية التحكم في السلطة وفقاً للنوع .

على سعيد ثالث ركزت بعض الدراسات على دراسة العنف عند النساء في مختلف الجرائم ، مثل دراسة (إليزابيث كوماك ٢٠٠٧) حول عوامل تشكيل العنف لدى النساء، (شارلين ماركو وجيمس وارد ٢٠١١) ، ودراسة (إيزابيل أمانا ٢٠١٢) ، (وأنجلينا استانوجوسكا ٢٠١٨) حيث ناقشت هذه الدراسات العنف لدى النساء في جرائم السرقة ، والسرقة بالإكراه ، وتجارة المخدرات.

وفيما يتعلق بالمعالجة المنهجية فقد تنوعت أدوات الدراسات السابقة ما بين منهج البحث الوثائقي وأداة تحليل المضمون ، وقد اتفقت بعض الدراسات

مع الدراسة الراهنة في استخدام أداة دراسة الحالة وإجراء المقابلات المتعمقة مع حالات الدراسة ، مثل دراسة (أميرة عبد العظيم ٢٠١٩) ودراسة (شارلين ماردو ٢٠١١) ودراسة (إيزابيل أمانا ٢٠١٢).

أما من حيث النتائج فقد اتفقت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في أن البلطجة بصفة عامة والبلطجة النسائية على وجه الخصوص ، هي نتاج لمشكلات وأوضاع اجتماعية واقتصادية احترفت بعض النساء على أثرها البلطجة ، سواء في المجال السياسي من خلال الانتخابات أو اختلاق الشائعات ، أو في الخصومات الشخصية بين الأطراف المتنازعة باستخدام القوة والقهر لنصرة أحد طرفي الخصومة .

المدخل النظرية للدراسة :

طرحت البلطجة النسائية نفسها كواحدة من أخطر الظواهر الاجتماعية على الصعيد المجتمعي ، وتنوعت مع وجودها التفسيرات والمقاربات النظرية لهذه الظاهرة المستحدثة ، والتي تتطلب آليات من نوع خاص لتؤكد دعائم وجودها وبخاصة من قبل النساء ، مما أضفى عليها خصوصية ذات طابع فريد. ومع هذا التواجد المجتمعي للظاهرة في ضوء العديد من السياقات الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة النوع ، وذلك طبقا لهاجان Hagan في نظريته حول القوة والتحكم power-control theory والتي أكد فيها أن هذه النظرية قد جاءت في قلب نظريات تحرر المرأة ، ورأى أن جرائم النساء ناجمة عن زيادة مشاركتهن في سوق العمل ، والتي تساهم في زيادة فجوة النوع في معدل الجريمة ، وفي هذا الإطار يطرح (هاجان) متغيرات النوع والسلطة

والمكانة التي ينفرد بها الأب أو الأم في الأبنية الأسرية الأبوية أو أسر المساواة ، وذلك في معرض تفسيره لوضعية المرأة ثم السلوك الإجرامي عندها (٤١) .

ويؤكد " هاجان " أن اختلاف الأدوار الاجتماعية عند الإناث ، ودخولهن سوق العمل قد أتاح لهن المزيد من السلطة داخل الأسرة ، ففي الأسر التي يتقاسم فيها الأب والأم السلطة ، يتمتع فيها الإناث بدرجة من الحرية شبيهة بالتي يتمتع بها الذكور ، مما يؤثر بدوره على مواقفهن تجاه المخاطرة (٤٢) .

ولعل هذه الرؤية التفسيرية تتفق مع موضوع الدراسة الراهنة كون غالبية النساء ممارسات البلطجة قد انحدرن من أسر تمارس أعمال العنف والبلطجة ، وقد جاء عملهن بالبلطجة لتواجهن في أسر أتاحت لهن قدرًا من المساواة بين الذكور والإناث ، مما جعل إقبالهن على المخاطرة أكبر من كونهن إناثًا وأقرب إلى الممارسات الذكورية . دعم ذلك أيضًا السياق الاجتماعي الذي يحيون في إطاره ، ومهن أزواجهن المتواضعة التي أكدت وجودهن السلطوي في نطاق الأسرة ، فعلاقات العمل (البلطجة) قد أتاحت لهن سلطة وقوة - طبقًا ل (هاجان) - تنعكس على العلاقات الأسرية ، وكأنها دائرة مفرغة تعيد إنتاج نساء يمارسن البلطجة وفق متغيرات النوع والسلطة والمكانة.

واستكمالاً للرؤى التفسيرية لظاهرة البلطجة النسائية ، وفي ضوء اعتماد ممارساتها من النساء على القوة كآلية لتحقيق الهدف منها ، يؤكد (فلفريدو باريتو) من خلال التحليل النظري لسياق استخدام القوة في المجتمع على عدم انسجام أو اتساق المصالح بين البشر ، مشيرًا إلى أن كل مجتمع يمتلك آليات الفصل في المصالح والادعاءات المتباينة للبشر ، واتصالًا بذلك يرى (باريتو) أن المجتمع قد طور في هذا الاتجاه آليتين لحل مشكلة المصالح المتعارضة ،

وتتحدد الآلية الأولى بالاتفاق بأن يسعى كل فريق نحو تحقيق أهدافه ومصالحه ، شريطة أن لا يضر بمصالح الطرف الآخر ، وتواجه هذه الآلية مشكلة الوسائل التي تحقق الأهداف ، والمدى الذي يستخدم في إطاره هذه الوسائل. أما الآلية الثانية فهي لجوء بعض الجماعات أو الفئات إلى استخدام القوة لفرض حلول قهرية تعتمد على استخدام القوة والعنف^(٤٣) .

وفي هذا السياق يؤكد " باريتو " أنه إذا أصبحت الطبقة الحاكمة - في أي مجتمع - عاجزة عن استخدام القوة ، فإنها تهرب من واجبها بوصفها طبقة حاكمة منوط بها الحفاظ على الأمن والاستقرار ، وفي هذه الحالة تسعى الطبقة المحكومة - عن طريق بعض العناصر - باتجاه استخدام القوة لتحقيق مصالح وخدمات إنسانية واجتماعية لتعيد إنتاج النسيج الاجتماعي للمجتمع من جديد ، بحيث يصبح أكثر قوة وقدرة على تحقيق عدالة ناجزة - من وجهة نظرهم - تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، باستخدام القوة والقهر لأحد طرفي الخصومة في الادعاءات والمصالح المتباينة التي يفرضها الواقع الاجتماعي والسياقات المعيشية للبشر^(٤٤) .

ومما يدعم هذه الأطروحات ، رؤية " أولريش بيك " حول مجتمع المخاطر عام ١٩٨٦ ، حيث ميز في مؤلفه مجتمع المخاطر : نحو حادثة جديدة^(*) بين ما ساد في المرحلة قبل الصناعية من أفكار تتعلق بالمجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية ، حيث أدرك الناس أنها خارج قدرتهم البشرية على التحكم فيها ، والأفكار المتعلقة بتقدير المخاطر التي ظهرت وتطورت بظهور الحادثة وتطورها ، وقد أكد " بيك " أن الثقة بالنظم والمؤسسات الكبرى في المجتمع أخذت تنقوض بسبب عجزها الظاهر عن تخفيف المعاناة من مصادر الخطر التي تسببت هذه

المؤسسات في إيجادها ، وتعد ظاهرة البلطجة النسائية نتاج عجز نسق العدالة الجنائية عن توفير الأمن الإنساني والحماية المجتمعية لأفراد المجتمع ، حيث يتخذ البعض من هؤالء النساء وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار والعدالة الناجزة ، وبذلك فإن مجتمع المخاطر بما يحويه من أنشطة عدائية تمارس من خلاله البلطجة ، وفقاً لما يحتويه من أبنية سلبية للقوة ، وما يتم خلاله من ممارسات للأنشطة غير الرسمية للعنف.

يضاف إلى ذلك أيضاً أن ممارسات البلطجة من النساء يفرض وجودهن الاجتماعي في سياق ثقافة فرعية تتناقض مع الثقافة الكلية للمجتمع ، يمارسن فيها أفعال العنف والبلطجة ، باستخدام القوة والقهر في إطار ثقافة انحرافية ووفق تبريرات وقناعات ثقافية معينة تعطي الشرعية لتواجدهن المجتمعي ، لتحقيق عدالة نادرة من نوع خاص ، سابقة في وجودها الأجهزة الأمنية ونظم العدالة الجنائية ، ككيانات متميزة عن الثقافة الأكبر للمجتمع ككل .

وفي ذات السياق يرى الفاعلون داخل الثقافة الفرعية ، أنهم يقومون بأفعال تتفق والقواعد المعمول بها داخل ثقافتهم الفرعية ، وأنهم ليسوا أفراداً لا أخلاقيين ، ولا يقومون بأفعال خاطئة ، وهكذا فإن الثقافة الفرعية للعنف والبلطجة النسائية لها منطقتها الداخلي الخاص ، كما أنها تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة والمعايير الخاصة ، وتكمن فائدة هذه النظرية في أنها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف أو المُجرّم في تدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التي يترتب عليها مزيداً من السلوك الإجرامي أو العنيف^(٤٥).

أولاً : دوافع العمل بالبلطجة النسائية :

١ - السلطة الأسرية و التمايز النوعي :

في ضوء تأكيد " هاجان " على السلطة داخل الأسرة مع دخول الأمهات سوق العمل ، وحصولهن على المزيد من السلطة ، تتأكد قوي الرقابة الأسرية على الفتيات في الأسر الأبوية ، كونهن موضع رقابة من قبل الأمهات ، أما في الأسر التي تسود فيها المساواة ، فإن الفتيات يمارسن سلوكيات شبيهة بسلوكيات ومواقف الذكور ، وذلك في ضوء تقاسم كل من الأب والأم السلطة^(٤٦) .

يدعم هذه الرؤية ما أكدته " فريدا أدلر " Freda Adler في كتابها الأخوات والجريمة sisters in crime من أن التغيرات في إجرام النساء يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتغيرات في أدوارهن في المجتمع ، حيث زادت أعداد النساء في القوى العاملة ، وأصبحن يتقلدن مناصب أكثر حزمًا ، ويأخذن المزيد من المواقف المهيمنة ، وينتهجن أدوارًا أكثر ذكورية بصورة تقليدية ، الأمر الذي ازداد معه فرص ارتكابهن لجرائم العنف وجرائم نوي الياقات البيضاء^(٤٧) .

ويؤكد " هاجان " في هذا السياق أن فروق النوع تتوسع أو تضمحل اعتماداً على البناء الأسري ودرجة الضبط الممارس على الأبناء مقارنةً بالبنات ، وذلك من منطلق أن العلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي تستنسخ نفسها في علاقات النوع داخل الأسرة ، فالأسر التي يمتن فيها الأب مهنة تمكنه من اتخاذ موقع الأمر وإعطاء الأوامر للآخرين ، والأم إما أنها لا تعمل خارج المنزل أو أنها تعمل في وظيفة تفرض عليها موقف الطاعة وتلقي الأوامر يطلق عليها الأسر الأبوية. أما الأسر المتساوية ، فيكون عمل كل من الأب والأم في موقع

الآمر أو كليهما على حد سواء في مواقع العمل ، فينعكس ذلك على العلاقات داخل الأسرة ، فكلما زادت الأسرة الأبوية ، اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث ، كون الإناث موضع رقابة من خلال فعل التأديب والروابط العلائقية مع الأمهات ، فيصبحن أقل تفتحا على المخاطر والسلوكيات الانحرافية . أما في أسر المساواة فإن الإناث يسلكن مواقف وسلوكيات أقرب إلى مواقف الذكور^(٤٨).

ولا شك أن هذا التفسير يتواكب مع تفسيرات بعض الباحثين والمهتمين بالإجرام الأنثوي مثل الأمريكي "وليام إسحاق توماس" وأنصار نظرية الدور الجنسي وأنصار الجندرية ، من حيث وجود تباين في المجال بين كل من الرجل والمرأة ، وهذا التباين المجالي قد أضحى له علاقة وطيدة - في مراحل تاريخية ماضية - بالتفوق الإجرامي الذكوري علي الإجرام الأنثوي ، غير أنه مع التغيير الاجتماعي والثقافي الذي مس المجتمعات الإنسانية ، وخاصة في أعقاب الثورة الصناعية ، وانتقاض المرأة والحركات النسوية وغيرها من العوامل ، كلها ساهمت في توسيع مجال المرأة ، وأصبحت تنافس الرجل حتى في ميدان الجريمة ، حيث أصبحت تقترب أخطر الجرائم عنفاً مثل الرجل ، بل وتستعمل الأسلحة الجد متطورة في ارتكاب الجرائم بكل أنماطها ، ولعل ذلك يتوافق أيضاً مع طرح " إميل دوركايم " من أن التباين بين الجنسين في مجال الجريمة يعود إلى قوة المشاركة في الحياة الاجتماعية ، بالقدر الذي سمح بوجود جرائم نسائية بامتياز^(٤٩) .

وهذا السياق تشير " أدلر " Adler إلى أنه في ضوء ابتعاد المرأة عن أداء أدوارها التقليدية واتجاهها إلى الأدوار الخاصة بالرجال ، فإن من تبعات

ذلك ذكورية وعدوانية السلوك الأنثوي للمرأة ، فأصبحت ترتكب جرائم العنف ومنها البلطجة والتي كانت لفترة ليست بالبعيدة حكراً على الذكور ، وتؤكد شارلين مارديو Sharlen Mardoch أن غالبية الجناة من الإناث في جرائم البلطجة ، قد طورن أنماطاً متباينة وأساليباً إجرامية تتناقض مع المسارات التقليدية وعوامل الخطر التي ينتهجها الذكور^(٥٠) .

والمواقع أن التفرقة الجنسية بين الرجل والمرأة قد تأكدت اقتصادياً ، وتجلت بشكل واضح في تبعية المرأة اقتصادياً للرجل ، ولكن بعض النساء في الطبقات الدنيا قد خرجن إلى سوق العمل كعاملات في المصانع أو في الخدمات ، أو في الأعمال الهامشية ، نظراً لظروفهن المادية والمعيشية الصعبة. مما أتاح لهن فرص الابتعاد عن الأدوار التقليدية والاتجاه إلى الأدوار الخاصة بالرجال^(٥١) .

وارتباطاً بذلك ، فقد انتهجت بعض النساء سلوكيات متباينة فيما يتعلق بالإجرام ، يغلب عليها العنف والعدوان كجرائم البلطجة ، وهو ما أكدته " كيرى كارنتون " Kerry Carrington فيما أطلقت عليه الأنثوية الذكورية ، وارتباط سلوكيات الفتاة بالعنف مثل السلوكيات القاسية ، والإفراط في التدخين ، والسب ، والقذف والقتال ، والشرب ، والتشويش في المدرسة ، والفظاظة مع المعلمين^(٥٢) .

ولعل هذه الصور من العنف إضافة إلى تواجدهن في أسر متساوية في السلطة - طبقاً لهاجان - قد مهد الطريق نحو بزوغ نجم بلطجة النساء في بعض الكيانات الاجتماعية ، وذلك في ضوء سياقات اجتماعية واقتصادية

متباينة وثقافة فرعية دعمت بزوغ هذا النجم ، وفرضت وجوده على الساحة الإجرامية والانحرافية في المجتمع .

٢ - الفقر والتطلع إلى الثراء :

أكدت العديد من الدراسات العلمية على العلاقة بين سوء الأوضاع الاقتصادية والسلوك الإجرامي للمرأة ، فلقد تبين من دراسة أجراها كل من " شلدون واليانور جلوك " على خمسمائة امرأة من المنحرفات ، أن نسبة كبيرة منهن قد انحدرن من أسر فقيرة محدودة الدخل لأن أغلب آبائهن كانوا عمالاً موسمين (٥٣) .

وفي ذات السياق يؤكد " باسيون Paciona " على علاقة الفقر بالجريمة بصفة عامة وجرائم المرأة على وجه الخصوص ، من خلال تبعاته المختلفة التي تدفع بدورها إلى ارتكاب الجريمة كانهخفاض الدخل والمسكن السيء والأمية ونقص التعليم ، وكنوع من أنواع التكيف مع الفقر في المجتمعات الحضرية ، وفي ظل ارتفاع إيجارات المساكن ، لجأت بعض الأسر إلى استئجار مسكن صغير قد يعاني من نقص المرافق الصحية ، ولا يتناسب مع حجم الأسرة ، مما يؤثر تأثيراً بالغاً على الحفاظ على المستوى المعيشي اللائق (٥٤) .

وتشير الدلائل والدراسات إلى أن معظم المجرمات يعانين من انخفاض الدخل ، وغالباً ما كن يعملن في مهن هامشية ، ففي دراسة لـ فرانكس كيلور Frankes Kellor على مجموعة من النزليات بمؤسسة جنيف الإصلاحية ، اتضح أن معظم النزليات كن يعملن في المهن البسيطة كعاملات في المصانع وخدمات في المنازل ، وأن العائد من هذه المهن محدود ولا يكاد يحقق لهن

مجرد البقاء الفيزيقي ، مما كان دافعاً لارتكابهن جرائم السرقة والبيعاء ، وفي ذات الوقت لاحظ " كيلور " صعوبة إمكانية إلتحاقهن بالمهن الأخرى ذات الدخل المرتفع لافتقارهن إلى المهارات التي تؤهل لها ، حيث إن نصيبهم من التعليم محدود^(٥٥).

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن البطلة النسائية قد نتجت من خلال روافد بنائية متشابهة تلعب فيها السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تفاوتات ضئيلة ، خاصةً فيما يتعلق بالوضع الطبقي^(٥٦) ، الأمر الذي فرض أهمية حاسمة لهذه الأوضاع الطبقة التي تحددها مؤشرات الدخل والتعليم والمهنة والسكن ، كي تصيغ في النهاية أنماطاً إجرامية كبطلة النساء ، بحيث شكلت هذه الأوضاع روافداً في تزويد المجتمع بالمنحرفات والنساء ممارسات البطلة .

وعلى صعيد آخر فإن بعض النساء قد انتهجن طريق البطلة في محاولة منهن للتطلع إلى الثراء واكتناز الأموال ، وخاصة بعد تحديد بعضهن للمقابل المادي نظير كل عمل يقمن به ، من أعمال يغلب عليها العنف والعدوان ، وذلك كيفما يفرضه ويحدده السياق الاجتماعي للفعل الإجرامي . وبذلك تسهم تسهيلات البطلة في إقدام بعض النساء على ممارسة أعمالها التي تنطوي على العنف والعدوان ومواصلة العمل بها ، كون العائد منها - والذي قد يصل لآلاف الجنيهات - يسهم في تحسين فرص حياتهن ، بل والطموح للرفاهية والارتقاء بأساليب معيشتهن والادخار لتحقيق مستقبل أفضل لعوائلهن .

٣- بلطجة النساء والتورث المهني :

أشارت " كيري كارنتون " Kerry Carrington إلى أن عنف الفتيات يعد مشكلة اجتماعية ومرتفعة وغالبًا ما يعزى إلى إرث النساء ، فالمرأة العنيفة هي نتاج لبناء ثقافي حيث يتم تمثيل العنف والعدوان لدى الفتيات ثقافيًا، وفي هذا السياق يؤكد كل من (براون وتابان) إلى أن الفتيات يملكن العدوان والسلوك العنيف بما يسمح لهن بإعادة إنشاء هويات أنثوية في ذات الوقت ، وتحدي إعادة إنتاج مواقعهن التابعة فيما يتعلق بالذكور^(٥٧) وأبرز مظاهر العنف كانت المشاجرات والتي صنفت على أنها سمة نسائية من الدرجة الأولى .

وارتباطًا بذلك فإن انحراف النساء يعزى إلى أساليب التربية لهن ، والتي توظف كوامل الاستجابات المنحرفة في مستقبلهن ، وتزيد من فرص انحرافهن ، وهنا يؤكد " جلوك " Glock علي أن سلوكهن المنحرف يرجع إلى نقص الرقابة وضعف الضبط الاجتماعي في الأسرة ، ولا شك أن توجه " جلوك " يتلاقى مع نظرية "هاجان" والتي تؤكد أن الأسر المتساوية في الضبط الأسري والرقابة على الفتيات ، يزيد معها احتمال انحراف فتياتها^(٥٨) .

على صعيد آخر ، يعد المستوى الأخلاقي والمهني للأسرة داعمًا ومحفزًا فاعلاً في عملية التنشئة الاجتماعي ، وأخطر الصور في هذا الصدد أن تتولى الأسرة بنفسها التدريب منذ الصغر على ارتكاب الجرائم والإعداد لاحترافها مستقبلاً ، وقد أكدت العديد من الدراسات على أثر السلوك الإجرامي للآباء والأمهات على جنوح الأبناء وإجرامهم ، ويزيد احتمال ذلك على وجه الخصوص ، بالنسبة للمرأة ، وذلك لأن الفتاة تكتسب أغلب أنماط سلوكها من الأسرة ، وتعد دراسة (ناهد صالح) عن النساء العائدات إلى الإجرام من أبرز الدراسات التي

كشفت عن تلك الحقيقة ، حيث أوضحت أن أكثر من نصف النساء العائدات للإجرام ارتكب أبائهن أفعالاً يجرمها القانون وخاصةً جرائم السرقة والمخدرات ، أما أمهاتهن فقد اتضح أن ما يقرب من ١١,٥% منهن قد ارتكبن أفعالاً إجرامية غلب عليها السرقة والعنف (٥٩) .

وفي ذات السياق أكدت العديد من الدراسات أن التاريخ العائلي المهني والإجرامي في ذات الوقت ، يعد مؤشراً قاطعاً في متابعة بعض أفرادها نفس المسيرة فيما بعد ، حيث يقومون بدفع الأبناء أو البنات إلى ذلك الطريق بوسائل التدريب أو القدوة أو المحاكاة ، ويتضح ذلك في جرائم تجارة المخدرات وتجارة السلاح والبلطجة والسرقة والدعارة ، كذلك يعد الزوج من عوامل إجرام المرأة ، إذا ما تم زواجها من شخص مجرم وتاريخه حافل بالإجرام .

واستكمالاً لهذه الرؤية أكدت (ماجدة فؤاد) في دراستها عن عوامل ارتكاب المرأة لجرائم المخدرات أن ١٢,٥% من المسجونات ، قد أقررن أن ارتكابهن لجريمة تجارة المخدرات يرجع إلى الأب ، حيث نشأن في أسر يمارس فيها الأب ذلك النشاط ، حيث كان يستعين بهن لمساعدته في نقل المخدرات وتسليمها إلى أحد التجار ، وكذلك تم الاستعانة بهن لحمل المخدرات أثناء السير معهم بغرض نقلها من مكان إلى آخر ، لأنه يصعب أن تكون الفتاة موضع شكوك رجال الشرطة (٦٠) .

ومن الملاحظ أن ذلك ينطبق على جرائم البلطجة النسائية حيث تتأثر النساء بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي نشأن في إطاره ، وغالباً ما يوصف هذا السياق بالتصدع الأسري والفيزيقي والسيكولوجي ، فضلاً عن فساد الجو النفسي لهن الذي ينجم عادة عن إجرام الوالدين أو أحدهما أو إيمان

المخدرات أو الخمر ، فضلا عن الشجار والعلاقات السيئة بينهما ، هذا بالإضافة إلى مهنة الوالدين ، الأمر الذي يسعى إلى اكتساب ثقافات نابغة من السياق المجتمعي يغلب عليها الانحراف والجريمة.

ثانياً : آليات القوة في البلطجة النسائية (النشاطات الممارسة) :

يعتمد السلوك الإجرامي في بلطجة النساء على استعمال القوة أو العنف ، وهو ما أشار إليه نص المادة ٣٧٥ مكرر من قانون العقوبات من أن البلطجة تتمثل في كل من قام باستعراض القوة أو التلويح بالعنف ، إضافة إلى أنها سلوك مهني منحرف تقوم به بعض النساء ممن ينتمي بعضهم إلى أسر تحترف مهنة البلطجة. كما أنها مهنة مأجورة تقوم على الاتفاق بين طرفين لتحقيق أغراض وأهداف لصالح أحد الأطراف ، مقابل دفع مبالغ نقدية لهؤلاء النساء^(١١) وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن العنف النسائي ينطوي على سياق علاقات القوة وسياسات النوع ، التي تتبلور في سياق إجرامي واحد ، وهو البلطجة النسائية ، ويمثل هذا النمط من البلطجة كافة الأنشطة التي من شأنها انتهاك القانون مثل أعمال السرقة والنهب والاعتداء على الملكيات العامة والخاصة ، كما تشمل الأعمال المصحوبة بالاستخدام المتعمد للعنف ، وبإلحاق الأذى الجسدي بالآخرين مقابل العائد المادي^(١٢).

وتتباين البلطجة لدى النساء عن جرائم السرقة والقتل وتجارة المخدرات ، كونها تستخدم العنف والقوة كوسيلة لتحقيق أهداف محددة لأحد أطراف الخصومة ، بنظام تأجير واحدة أو أكثر من النساء ممارسات البلطجة والوصول إلى الغايات المنشودة من قبل المؤجّر لهن .

ومع تباين طبيعة هذا الفعل الإجرامي تتباين معه أيضاً أنماط البلطجة ، ليس هذا فحسب ، بل تختلف أيضاً الآليات والأدوات المستخدمة في سياق هذا الفعل ، فالبلطجة اللفظية تتمثل في الاعتداءات المنطوقة (الشتم ، الاستهزاء ، الإهانة ، التعليقات المهينة ، التعليقات العرقية أو الجنسية أو الدينية ، التحرش اللفظي)، أما البلطجة البدنية ، فتعتمد على (الدفع ، الضرب ، الطرح أرضاً ، الاعتداء البدني) ، وهناك البلطجة النفسية وتتمثل في (النظرات غير اللائقة ، والتهديدات ، والترهيب ، والابتزاز) ^(٦٣) ولا شك أن هذه الأنماط من البلطجة تعتمد على القوة كآلية فاعلة لإنجاز الفعل الإجرامي سواء في الادعاءات اللفظية أو البدنية على حد سواء .

أما عن الآليات المستخدمة فقد أكد كل من " شارلين مارديو وجيمس فيس " أن من كل تسع عشرة جريمة بلطجة نسائية تستخدم خمس عشرة جريمة أسلحة وأدوات مساعدة ، وتتضمن أنواع الأسلحة المستخدمة الأسلحة النارية ، المطواة ، السكاكين ، الأغراض الخشبية ، وأواني الطهي ، المواد الكاوية ، المواد المخدرة . هذا ويعتمد اختيار أداة معينة عن غيرها على السياق الظرفي للموقف الإجرامي من ناحية ، وإمكانية وجراة النساء على استخدام تلك الأداة من ناحية أخرى. هذا وتعتمد بعض النساء على التحرش الجنسي - مثل الاعتداء الجنسي أو الإساءة الجنسية أو الاتصال الجنسي غير المرغوب - بالحالة المتفق عليها سواء كانت رجل أو امرأة ، وقد تستخدم هذه الآليات بشكل منفرد أو بشكل جماعي ، بمعنى الاتفاق مع امرأة واحدة أو مجموعة من النساء بهدف تكثيف وقع الذعر على ضحايا أفعالهن الإجرامية. وغالباً ما تستهدف بعض النساء قبل

مغادرة مسرح الجريمة إذلال الضحية من خلال الإدلاء بتعليقات تشوه السمعة ، وإزالة الأدلة من مكان الحادث أو ترك الضحية في منطقة نائية^(٦٤) .

ويؤكد " دينسون Denson " وآخرون أن النساء أكثر احتمالية من الرجال في إلقاء الأشياء على ضحاياهن ، واستخدام الأسلحة ، وقضم ضحاياهن. وقد دعم ذلك " ماجدول وآخرون " عام ١٩٩٧ ، و " آرشر " عام ٢٠٠٢ ، و " ميلتون وبيلكناب " عام ٢٠٠٣ - في حين أن الرجال أكثر احتمالية لضرب ضحاياهم وخنقهم ، وبذلك تتمتع النساء ممارسات البلطجة بإمكانية توسيع المجال لممارسة أنشطتهن الإجرامية بالمقارنة بممارسة الرجال لهذه الأنشطة ، وتعتمد هذه المقارنة التي جاءت لصالح النساء على جنسهن ، كونهن إناثاً يستخدمن آليات أخرى كامنة وراء سلوكهن العدوانى^(٦٥) .

على صعيد آخر ، فإن بلطجة النساء قد تمتد لأبعد من تلك الأفعال والسياقات الاجتماعية لتتعداها إلى الأغراض السياسية ، فغالباً ما يُستخدمن في المعارك الانتخابية لترويع المرشحين والناخبين ، وإجبار بعضهم على الإدلاء بأصواتهم لمرشحين بعينهم^(٦٦) . وذلك مقابل عوائد مادية لكل مشاركة في هذه الأفعال التي تتسم بالبلطجة وفرض السيطرة والقوة.

ولا شك أنه في خضم تلك الأفعال الانحرافية لممارسات البلطجة من النساء ، نجد أن الحي السكني لهن يلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في تدعيم وجودهن الإجرامي ، كأن يوسم الحي مثلاً بأفعال البلطجة والعنف وتجارة المخدرات ، كبعض الأحياء العشوائية والشعبية التي تتوافر فيها المقومات والدعائم الأساسية المهيئة للانحراف .

وفي هذا السياق يؤكد " ديفيد هونتر David R. Hunter " أن الأحياء العشوائية تعد ملجأً وملاذًا للهاربين واللاجئين وممارسي الرزيلة ، وكذلك جماعات المقامرین ومدمني المخدرات والجماعات المتطرفة^(٦٧) ، فضلاً عن جماعات النساء ممارسات البلطجة ، وهنا تلعب المخالطة الفارقة - كما أشار إلى ذلك (أدوين سندرلاند) - دورًا بالغًا في تعلم الانحراف من خلال الاختلاط بنماذج إجرامية منحرفة ، خاصة وأن طبيعة العمل بالبلطجة قد تتطلب عملاً جماعياً ، يتقاسم فيه النساء العائد المادى جراء إنجاز أهداف أحد طرفي الخصومة وفقاً للاتفاق معهن^(٦٨).

ثالثاً : انعكاسات العمل بالبلطجة على حياة النساء :

وفقاً لنظرية " هاجان Hagan " عن القوة التحكم Power and control theory وإجرام المرأة ، يتجلى تأثير علاقات العمل - بما فيها من سلطة وقوة - على العلاقات الأسرية ، وبما أن علاقات العمل تعتمد على الجندر (النوع) والجنس ، فإن الأدوار الاجتماعية عند الإناث تتباين طبقاً لطبيعة البناء الأسري ، ومثلما تمارس هذه السلطة - سواء للآباء أو للأمهات - تأثيراً على تحديد السلطة في نطاق الأسرة ، أسر أبوية كانت أم أسر متساوية ، فإن هذه الرؤية النظرية لـ " هاجان " تعيد إنتاجها على صعيد أسر النساء ممارسات البلطجة^(٦٩) ، فأسر المساواة طبقاً لـ " هاجان " يخضع فيها البناء الأسري لسيطرة الأب والأم معاً ، طبقاً لعلاقات العمل وأدوارهم الاجتماعية. وفي هذا السياق صنف " هاجان " العائلات وفقاً للسلطة النسبية في مكان العمل ، فإذا كان الوالدان يمارسان أعمالاً تعتمد على الأوامر ، بمعنى أنهم يشرفان ويديران

موظفين آخرين ، أو أنهم من طبقة الطاعة ، وينسحب ذلك على السيطرة في نطاق الأسرة ، ففي الأسرة الذكورية يكون الأبناء الذكور أكثر انحرافاً من الإناث ، بينما في الأسر المتساوية ، فإن الإناث يتمتعون بحرية متساوية مع الذكور ويسلكن سلوكيات ومواقف تقترب من سلوكيات ومواقف الذكور (٧٠) .

وفي ضوء هذه الأطروحات تمارس النساء سيطرة على أسرهن بفعل خروجهن للعمل في مجال البلطجة بكافة أنماطها وأشكالها ، واتساع مجال السيطرة من مجال العمل إلى مجال الأسرة ، سواء اتخذن من البلطجة عملاً أساسياً أو إضافياً لعمل آخر وفي وجود الزوج. وقد صنف " هاجان " الأسر التي تترأسها الأم على أنها أسر مساواة ، لأن الأم هي الأب والأم في آن واحد ، ويشترط لكي تكون الأسر ذكورية أن يكون للأب مكانة أعلى من الأم (٧١) ، وبذلك فإن بلطجة النساء تعيد إنتاج نفسها من خلال علاقات السلطة والسيطرة والمكانة .

يضاف إلى ذلك انعكاس البلطجة النسائية على السياق الاقتصادي لأسر الفاعلات لهذا النمط الإجرامي ، حيث يرتفع العائد من بلطجة النساء ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الانتخابات وتتجاوز أحياناً نسبة ٢٠٠% عن تلك الأسعار السائدة في سوق البلطجة قبل الانتخابات ، فقد زادت تكلفة الرديح السادة من ٨٠٠ : ٢٠٠٠ جنيه ، والفضيحة بجلاجل من ١٦٠٠ : ٢٥٠٠ جنيه ، وهناك العرض من ٥٠٠٠ : ٦٠٠٠ جنيه ، وتسويد الدائرة من ٧٠٠ : ٩٠٠ جنيه ، وبذلك فقد دخلت بلطجة النساء دائرة الاحتراف ، وخاصة في المجال السياسي وغالبية من المسجلات خطر في سجلات الشرطة ، وخاصة في المناطق العشوائية والأحياء الشعبية ، ويزدهر سوق البلطجة النسوي في أوقات الانتخابات

للقيام بحماية لافتات ومؤتمرات المرشح المتفق معه ، وضرب المرشح المنافس والاعتداء على أنصاره وافتعال المشاكل والمشاجرات والتهديدات لمنع مؤتمراته ، وإطلاق الشائعات بهدف إسقاطه ، وهناك بلطجة نسائية خاصة برجال الأعمال ، وأخرى خاصة بأصحاب العقارات لطرد السكان ، وثالثة خاصة بمشكلات الأزواج والزوجات ، ومشكلات الميراث ، وأخيرة خاصة بالخصومات الشخصية (٧٢)

أما على صعيد المكانة فقد استطاعت المرأة أن تصنع لنفسها مكانة متميزة في عالمها الإجرامي ، كما استطاعت أن تخلق علاقات مع الجماعات الإجرامية الأخرى بشروطها الخاصة القائمة على مبدأ المنفعة ، ونجحت بعضهن في تحقيق مكانة مرموقة بين مثيلتهن من ممارسات البلطجة ، وذلك من خلال علاقاتهن المهنية واتصالهن بقيادة المجتمع من أصحاب السلطة ، وعلى الأخص مرشحي الانتخابات ، وقد تقوم المرأة بأفعالها الإجرامية بطريقة منفردة أو بطريقة جماعية. وقد أكدت دراسات استقصائية عام ١٩٩٢ وأيضا في تحليلات البيانات الخاصة بالاعتقالات من هونولولو ، وهاي ، وشيكاغو أن ٧٨% من أعضاء العصابات من الإناث يشتركون في معارك العصابات ، وأفاد ٦٥% أنهم يحملن السلاح للحماية ، في حين أفادت ٣٩% أنهم لا يترددن عن مهاجمة شخص ما بسلاح (٧٣) ، وقد أظهرت معظم الدراسات أن الصداقة والتضامن وتأكيد الذات والشعور بالإمكانيات الجديدة ، تحفز الشباب داخل المدن للانضمام والبقاء في العصابات (٧٤) .

وتؤكد تلك الأطروحات أن عمل بعض النساء بمهنة البلطجة ، ونجاحهن في تكوين الجماعات الإجرامية المنظمة واشتجار بعض المناطق بوجودهن بها ، يسهم في ارتباط أسمائهن بأحيائهن التي يقطنونها ويصبح

علامة مميزة بها ، خاصة وأن كثيرات منهن قد اشتهرن بأسماء تعكس عملهن العدوانى ونشاطهن الإجرامى وفقاً لخبراتهم والفروق الفردية بينهم ، وتميزهن عن بعضهن البعض في أفعال عدوانية بعينها حسب مهارتهن في استخدام آلية أو أخرى .

رابعاً : البلطجة النسائية ونسق العدالة الجنائية :

تعرف العدالة الجنائية criminal justice بأنها الكشف عن الحقيقة بالنسبة لجريمة معينة تنسب لأشخاص معينين ، ويضم نظام العدالة الجنائية بعض الأجهزة كالشرطة والنيابة والقضاء والسجون ، وقد وضعت إجراءات لكل جهاز ، وهي بمثابة ضمانات شرعت جميعها لتوفير المناخ الملائم لكشف الحقيقة في مراحل التحقيق والمحاكمة ، حتى تنتهي المحكمة إلى قرار عادل سواء الحكم بالإدانة أو بالبراءة^(٧٥) .

ولا شك أن ذلك يتفق مع ما حدده " ترنر Turner " لعناصر النسق القانوني من حيث اشتماله على القواعد الصريحة والقوانين المحددة للسلوك المرغوب ، وإجراءات حل المنازعات (المحاكمة) ، وإجراءات تنفيذ الأحكام (الشرطة) ، فضلاً عن إجراءات صياغة قوانين جديدة (التشريع)^(٧٦) .

وإذا كانت العدالة الجنائية هي المعرفة القانونية التي تدور بين الجاني والضحية أو بين المدعى والمدعى عليه ، وفقاً لقواعد معينة ونظم الإجراءات الجنائية ، بحيث ينال كل طرف حقوقه المناسبة بالتساوي في مختلف مراحل الدعوى الجنائية^(٧٧) فإن البلطجة النسائية تمثل معرفة من نوع آخر مع أحد طرفي الخصومة في الدعوى المقامة ضد أحد الأطراف ، أو الوسيلة التي يلجأ

إليها البعض كصورة من صور الاعتداء على القانون ، سواء بصورة منفردة أو بصورة جماعية من قبل تشكيلات عصابية من النساء ممارسات البلطجة^(٧٨) .
وارتباطاً بذلك يؤكد " باريتو " في ضوء تحليله لسياق استخدام القوة في المجتمع أن كل مجتمع يمتلك آليات الفصل في المنازعات سواء بالطريقة الرسمية القانونية ، والتي ترتضيها الطبقات الحاكمة في المجتمع ، أو بالطريقة غير الرسمية القائمة على العنف واستخدام القوة والسيطرة من جانب بعض الجماعات ، والتي ترى - وفقاً لثقافتها الفرعية - أنها تقدم للمجتمع خدمات إنسانية واجتماعية باستخدام آليات للقوة ، ينتج عنها أعمال الاغتيال والنهب . وفي نطاق التنظير الكلاسيكي الذي قدمه " توماس هوبز " فإن استخدام القوة قد يدفع إلى الصراع الصريح بين الأليتين الرسمية والقهرية . وأكد على ضرورة وجود سيطرة محددة على ممارسة البعض القوة القهرية على الآخرين ، بهدف ضرورة تأسيس نظام اجتماعي مستقر^(٧٩) .

واتساقاً مع ممارسة بعض النساء للبلطجة ، فقد صاغ المشرع عقوبة على جرائم الترويع والتخويف والعدوان بالحبس مدة لا تقل عن سنة ، وذلك ما دامت لم تتوافر أي من الظروف المشددة ، فإن العقوبة تصل إلى سنتين في حالات ؛ إذا وقع التهديد من شخصين فأكثر ، أو بحمل سلاح أو آلة حادة أو عصا أو جسم صلب أو أداة كهربائية أو مادة كاوية أو منومة ، كما شدد المشرع العقوبة المقررة لجناية الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة أو الضرب المفضي إلى موت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فجعل العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة^(٨٠) .

وإزاء كون البلطجة النسائية ظاهرة تهدد الأمن المجتمعي ، تعالت الأصوات مطالبة العدالة الجنائية بضرورة إصلاح هؤلاء النساء ومعاملتهم بدون تحيز بين الجنسين ، وأن يكون تركيز هذه الأجهزة على التحقيق الاجتماعي ، أي في ضوء السياقات الاجتماعية والاقتصادية للجريمة ، حتى يتسنى لهم النجاح في أهدافهم الإصلاحية وتحقيق الغرض من فلسفة العقوبة ^(٨١) .

غير أنه في ضوء التحليلات السابقة ، فإن بعض فئات المجتمع قد وقعت بين شقي رحى في آليات تحقيق العدالة الناجزة ، ما بين الالتزام بالقانون والتنازلي لحل مشكلاتهم الاجتماعية ، أو تفضيل استخدام القوة والقهر واستخدام أساليب غير قانونية ، من خلال البلطجة النسائية للحصول على حقوقهم بعيداً عن ساحات المحاكم التي تعاني بطءً شديداً في إجراءات التقاضي ، وبذلك يتحول الغرض من العدالة من مقاضاة الخصم إلى محاسبة الخصم ^(٨٢) .

يضاف إلى ذلك عوامل الانفلات الأمني في المجتمع المصري وخاصة في أعقاب ثورة ٢٠١١ ، والذي لعب دوراً فاعلاً في استفحال بلطجة النساء وتناميها على الساحة المجتمعية ، وضعف الوجود الأمني في المناطق العشوائية وكثير من الأحياء الشعبية ، وكذلك العنف الشرطي مع بعض أفراد المجتمع في الشارع والأقسام والمراكز ، والذي قاد إلى ردود الأفعال السيئة ، وساهم في بزوغ نجم البلطجة النسائية كنوع من الثأر المتبادل ^(٨٣) .

وفي ذات السياق قد تُسهم بعض الأحياء بسماتها المكانية وطبيعة الحياة فيها ، في خلق فئة من الأشقياء ومعتادي الإجرام والبلطجة خاصة من فئة النساء ، حيث تشتهر بعض الأحياء كونها بؤراً للفساد وأحزمة الفقر ، فضلاً عن

كونها أماكن لتجارة وإدمان المخدرات ، والأعمال المنافية للقانون ، والسرقه بالإكراه ، وفرض السيطرة^(٨٤).

ومما يؤكد تنامي ظاهرة البلطجة النسائية في مصر أنها أصبحت مهنة ولديها قوى وعتاد لبث الخوف في نفوس الأمنين ، يخشى الكثيرون بطشهن ، بل إن الأمر قد تعدى ذلك إلى وجود عدد من المكاتب في بعض محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية والدقهلية تحت مسمى شركات تصدير واستيراد ، لكنها في الحقيقة مكاتب تأجير البلطجية مقابل ٥٠٠ جنيه في الساعة الواحدة. يضاف إلى ذلك وجود صفحات على الفيس بوك ، تزوج لدعايات من شأنها زعزعة ثقة المواطنين في نظم العدالة الجنائية ، وتدعوهم إلى استئجار البلطجية وبخاصة من النساء لحمايتهم من السرقه والتعديات على العقارات والممتلكات^(٨٥).

وبناءً على هذه الأطروحات ، فإن جرائم البلطجة النسائية تعكس ثقافة مضادة يكون الصراع فيها هو العنصر الأساسي ، ذلك أنها ثقافة فرعية تتسم بخصائص سلوكية محددة بقصد الحصول على المنفعة الخاصة ، حتى وإن كانت على حساب الالتزامات الأخلاقية التي أرسيت دعائمها المعايير والقيم المجتمعية ، فالنساء ممارسات البلطجة هن جماعات رافضة لثقافة المجتمع ، وذلك لما يمثلونه من سلوك يهدد النظم الاجتماعية القائمة ، وما بها من تشريعات^(٨٦) ، فهم يستخدمون العنف كألية تسعى لفرض ثقافة فرعية جانحة تفترض أن العنف أمر مقبول اجتماعياً لأنهن نشأن على الاعتقاد بأن الأمور تسير على النحو المتوقع منهن ، وأنهن يحققن نوعاً من الهيبة والسيطرة والمكانة الاجتماعية ، بل ويقدمن على أفعالهن لتجنب الاستهجان الاجتماعي في حالة

تقاعسهن عن أداء مهامهن - وفقاً لثقافتهن الفرعية - في حل المشكلات الاجتماعية^(٨٧). يدعم ذلك نشأتهم في أسرة متساوية في السلطة والسيطرة - طبقاً لهاجان - تتساوى فيها الأدوار الاجتماعية للأب والأم من خلال أعمالهم المتواضعة أحياناً ، والتي يمارسونها بأنفسهم ويحتلون فيها موقع الأمر .

نتائج الدراسة الميدانية :

سعت الدراسة الراهنة لتحقيق هدف عام ، وهو التعرف على ظاهرة البلطجة النسائية ، وتحليلها في ضوء بعض القضايا وآليات القوة والممارسة ، وذلك من أجل الوصول إلى بعض النتائج ذات الصلة بموضوعها الأساسي ، وسوف يتم عرض نتائج الدراسة في ضوء المداخل النظرية لها والخاصة بنظرية القوة والتحكم عند " هاجان " ، ورؤية " فلريدو بارينو " حول القوة بوصفها مدخلاً لتحقيق استقرار المجتمع ، فضلاً عن الثقافة الفرعية الجانحة ، وسيشتمل عرض النتائج أيضاً على ارتباطها ببعض الدراسات السابقة ، وذلك على النحو التالي :

١- طرحت ظاهرة البلطجة النسائية نفسها كواحدة من أخطر الظواهر الاجتماعية تهديداً للأمن والاستقرار المجتمعيين ليس هذا فحسب ، ولكنها جاءت في مضمونها العام وكوامن غاياتها في مواجهة نسق العدالة الجنائية بأجهزته المختلفة - كالشرطة والنيابة والقضاء - وفق ثقافة فرعية تدعي جلب حقوق الفئات المظلومة من خلال عدالة ناجزة بعيداً عن الإجراءات القانونية والمعقدة والتي تعاني بطءاً في كل مراحل الدعوى الجنائية .

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة :

م	الام م	السن	الموطن الأصلي	محل الإقامة	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد الأبناء	مهنة الأب	مهنة الأم	المهنة	الدخل	مهنة الزوج
١	بسمة عوجة	٣٥	سوق السمك	شارع بورسعيد بالمنذ صورة	دبلوم تجارة	متروجة	٢ ولد وبنات	صاحب قهوة بيع حشيش	تحصيل الإيراد	كوافيرة	٧٠٠٠	أمن في شرم الشيخ
٢	سما ح شطة	٤٥	الترمس	المنذ صورة عزية الترمس	أمية	متروجة	٢ بنات	محل تموين	خدمة البيوت	ربة منزل البلطجة	٥٠٠٠	في المعمار
٣	شادية	٥٥	عزية النهضة	كفر البدما ص	تقرأ وتكتب	أرملة	بنت متروجة	الخردة	الخردة	التسول والبطلجة	٧٠ يومية	سائق
٤	أم سعاد صبا ح تربية	٤٥	المجزر	تأمين سندوب	أمية	متروجة عفي كثير والتطلقت كثير	ولدين وبنات	سواق ميكرونا ص	ربة منزل	بائعة نرة	٣٥ يومية	حداد
٥	عبير	٤٣	عزية الشحاتين	عزية الشحاتين	ابتدائية	متروجة	٣ أولاد	الجبس	الجبس	الجبس	دخل عالي	الجبس
٦	عطيات	٣٨	كفر البدما ص	كفر جديلة	تقرأ وتكتب	متروجة	٣ ولدين وبنات	سواق نقل	ربة منزل	خدمة المنازل	٢٠٠٠ لتسديد الديون	سائق توك توك
٧	فاطمة العسة كربي	٥٢	عزية الشحاتين	عزية الشحاتين	تقرأ وتكتب	متروجة	٧ أبناء	بيع البيرة (الجالب)	رص في الأفرح وبيع المخدرات	بيع الخردة	أحلى فليس	عاطل + البطلجة
٨	فايزة أم دعاء	٤٠	ش الجلاء المنصورة	ش الجلاء المنصورة	تقرأ وتكتب	أرملة	٤ أبناء ٣ ذكور وبنات	سمسار	سمسار	سمسار	حسب الظروف	سمسار
٩	سما ح السنا حة	٢٦	عزية الصفيح	عزية الصفيح	أمية	مطلقة بعد زواج مرتين	٦ ابن سنوات	بيع البلاستيك والخردة	تجميع شكاير على دماغها	بلطجية	حسب المصلحة	—
١٠	لطيفة	٤٨	عزية عقل	عزية الصفيح	تقرأ وتكتب	متروجة	٢ ذكور	سماك	بيع السمك	البلطجة	حسب الظروف	العمل بالخردة
١١	بسيم أم جمال (سوادة)	٤٠	كفر البدما ص	عزية الصفيح	أمية	متروجة	٣ بنات + ولد	الخردة	الخردة	مسح السالم جمع الخردة	حسب الظروف	أرقي

م	الاسم	السن	الموطن الأصلي	محل الإقامة	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد الأبناء	مهنة الأب	مهنة الأم	المهنة	الدخل	مهنة الزوج
١	حنان أم زياد	٤٤	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح ح	تقرأ وتكتب	متروجة للمرة الثانية	٣ بنات + ولد	نجار مسلح	خدمة المنازل	البطجة	حسب الظروف	تبايع على عريبة نقل
١	سارة أوشا	٢٨	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح ح	أمية	متروجة	٣ ذكور	الخرزة	الخرزة	البطجة	حسب الظروف	أزقي خرزة
١	أم شريف	٥٨	سوق الخضار	ش سوق سندوب	أمية	متروجة	٣ أولاد	فروش فاكهة	فروش فاكهة	ربة منزل بطجة	١٠.٠٠٠ ج. نهباً شهرياً	ورشة خراطة
١	كريمة أم شاه ندة	٦٥	عزبة الشال	كفر الديما ص	أمية	متروجة	٤ ذكور + بنت	حراسة عقار	حراسة عقار	صاحبة كشك + تجارة مخدرات	كوبس	مخدرات معايا ولبنى كمان
١	نعيم	٣٨	الأسواق	سوق سنوتة	أمية	مطلقة	لا يوجد	تربية دواجن وبيعها	تربية دواجن وبيعها	صاحبة كشك تباع السجون	٢٠٠٠ جنية	سائق توك توك
١	ذكية سم سم	٣٢	المنصورة	عزبة الشحاتين	مؤهلة عالية	مطلقة	لا يوجد	الخرزة	الخرزة	بيع الملابس	٢٠٠٠ جنية	----
١	يسر (رمانة)	٢٦	المنصورة	عزبة الشحاتين	أمية	عزباء	----	الخرزة	الخرزة	التسول والبطجة	حسب الرزق	----
١	عبير	٣٦	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح ح	الإعدادية	مطلقة	بنت وولد	حداد	ربة منزل	بلطجية	حسب المصلحة	----
٢	حنان (حبو بو)	٣٣	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح ح	الإعدادية	مطلقة	بنيتين	خرزة	ربة منزل	فرشة شاي وقهوة وبلطجة	٥٠٠ : ٢٠٠٠ خنافة - ماء نار - زنج ١٠٠٠ ج اعتداء جنسي	----
٢	صباح	٥٧	السلخانة	ش السلخانة عزبة الشحاتين	تقرأ وتكتب	مطلقة	بنيتين متزوجات وولد	فروش فاكهة	فاكهة وخضار	البطجة والتسول	حسب المصلحة	----

٢- على صعيد حالات الدراسة أظهرت النتائج أن غالبية الحالات من النساء ممارسات البلطجة تقع في الفئة العمرية (من ٣٠ : ٤٩ عاما) أي في الثلاثينيات والأربعينيات ، وهي الفئة العمرية الشابة (فئة الفتوة العمرية) ، والتي تعكس آليات القوة ، وتمتلك مقومات البلطجة البدنية المتمثلة في القدرة على الاعتداء على الآخرين ، بدءًا من الاعتداءات اللفظية كالسب والقذف ، ومرورا بالضرب والإيذاء البدني ، وانتهاءً باستخدام الأدوات الحادة والمواد الكاوية في إنجاز أعمالهن العدوانية .

٣- كشفت الدراسة أيضا في بعض جوانبها عن تدعيم من نوع خاص لآليات القوة لبعض الحالات ، والتي وسمت نفسها بأسماء تعكس نشاطهن الإجرامي كالحالات (١ ، ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠) مثل أسماء (عجوة ، شطة ، تبريقة ، العسكري ، السنانة ، سودة ، أوشة ، أم اللبي ، سمس ، رمانة ، حبوبو) على التوالي ، وقد جعلت هذه الأسماء من صاحباتها نجومات في سماء البلطجة النسائية ، ويُطلَبن بهذه الأسماء لإنجاز مصالح الأطراف المتنازعة. في حين هناك حالات أخرى تشتهر بأسماء عوائلهن (الحالة ٥) حيث يتسم مكان إقامتها بعزبة الشحاتين بتواجدها وحل المشكلات من خلال قدراتها البدنية ، وعلاقاتها الاجتماعية بطبقات اجتماعية رفيعة المستوى .

٤- عكست الدراسة الراهنة أماكن إقامة حالاتها ، حيث تنتمي غالبية حالات الدراسة إلى عزبتي الصفيح والشحاتين بمدينة المنصورة (٧ ، ٦ ،

حالات على التوالي) ولكل من هاتين العزيتين سمات وخصائص معينة تنعكس على حياة قاطنيها ، بل وتفرض عليهم أساليب حياة ناجمة عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية لهم ، فعزبة الصفيح حي عشوائي ، تشتهر بأنها مستودع لتجارة المخدرات ، وتكثر بها (الغرز) ، الحياة فيها قائمة على وجود المشكلات ، ينتشر بها الخرطوش والبندقية المتعدد كأسلحة مستخدمة من قبل بعض قاطنيها . يوجد أيضا بالمنطقة ما يسمى (دولاب) لبيع المخدرات مثل البودرة (التذكرة ١٥٠ جنيه) ، والشابو ، وكتاجون أو الشبح ، وشادو ، والبانجو ، والهايدرو ، والحشيش) ، أما عزبه الشحاتين ، فهي حي شعبي يقع في وسط المدينة يشتهر بجمع الخردة ، وتجارة المخدرات ، والسرقة ، والبلطجة الذكورية والنسائية في آن واحد ، يتم فيه بيع المخدرات في شوارع العزبة ، والمنطقة بها دولاب للبودر ، وهي مادة توضع على سيجارة يتعاطاها ثلاثة أو أربعة أشخاص ، وهي مادة رخيصة يمكن شرائها من قبل الكثيرين ، وغالبًا ما تنتهي مشكلاتهم فيما بينهم بدفع الأموال دون اللجوء للحاكم - على حد تعبيرهم - وهو ما يؤكد أن البلطجة النسائية اتجاه وأسلوب مناقض لأجهزة العدالة الجنائية .

أما باقي الحالات فقد أوضحت الدراسة تنوع أماكن إقامتهن في نطاقات مختلفة بمدينة المنصورة (حالة أو حالتان على الأكثر بكل حي) فهي حالات فردية ومنتشرة في أرجاء المدينة .

٥- أوضحت الدراسة أن غالبية الحالات من الأميات ، وفئة تقرأ وتكتب (١٧ حالة) ، و (٩ ، ٨) على التوالي وهو ما يعكس علاقة التعليم بالمهنة وأسلوب ونوعية الحياة ، وأن التعليم يهذب السلوك ويرتقي بفكر الإنسان ، كما أن غالبيةهن من المتزوجات ، وهو ما قد يعكس أسباب البلطجة لديهن سواء تدرى مستويات المعيشة أو استخدام القوة للحماية والسلطة والمكانة ، كما أن غالبيةهن لديهن أبناء (ثلاث أبناء) مما يدل على وجود الكيان الأسري ، سواء بتواجد الزوج في نطاق الأسرة أم لا ، الأمر الذي يؤكد دور المرأة وانعكاسات العمل بالبلطجة على الأسرة من الناحيتين المادية والسلطوية .

دوافع العمل بالبلطجة النسائية :

وفقاً لعرض القضايا النظرية والمتغيرات الفاعلة في بزوغ نجم البلطجة النسائية في سماء علم الإجرام ، فقد أوضحت نتائج الدراسة أبعاداً ذات صلة بحالاتها من النساء ، وبالمقولات النظرية لنظريات الدراسة ؛ القوة والتحكم عند " هاجان " ، ومدخل القوة لتحقيق استقرار المجتمع عند " باريتو " ، والثقافة الفرعية الجانحة عند " كوهن " ، ومجتمع المخاطر عند " أولريش بيك " وفي سياق التعرف على دوافع العمل بالبلطجة النسائية أوضحت الدراسة انها تحددت في :

- ١- السلطة الأسرية والتمايز النوعي .
- ٢- الفقر والتطلع إلى الثراء .
- ٣- بلطجة النساء والتوريث المهني .

١- السلطة الأسرية والتمايز النوعي :

ارتباطاً بنظرية (هاجان) حول القوة والتحكم ومقولاتها النظرية التي تحدد وضع النساء وفق قوة النوع ، حيث حدد بعض المقولات النظرية في نظريته ، وهي على النحو التالي :

١- قوة النوع كمحدد للأبنية الأسرية الأبوية أو أسر المساواة ، وتتحدد بناءً على سلطة المرأة العاملة نسبة إلى سلطة الرجل العامل .

٢- السلطة الأسرية تتحدد بناءً على الأدوار الاجتماعية للنساء ودخولهن سوق العمل .

٣- الأسر الأبوية يقوم فيها الأب بمهنة تمكنه من اتخاذ موقع الأمر ، والأم في موقف الطاعة ، أما الأسر المتساوية يكون فيها عمل الأب والأم في موقع الأمر ، أو أن كليهما في مواقع العمل في وضع الطاعة ، أو أن الأب غائب عن الوجود الأسرى .

٤- رأس المال الإجرامي بوصفه نتاجاً للترصيع الاجتماعي مع نظراء منحرفين .

وبتطبيق هذه المقولات على حالات الدراسة يتضح بعض الاعتبارات ذات الأهمية :

١- باستعراض مهن الآباء والأمهات لحالات الدراسة ، كشفت الدراسة أن غالبية هؤلاء النساء ينتمين إلى أسر متساوية ، حيث يعمل كل من الأب والأم في مهن هم فيها في موقع الأمر - رغم تواضعها وأحياناً جنوحها - فالسمة الغالبة على مهن الآباء أنها مهن هامشية كالخردة وجمع البلاستيك (الحالات ٣ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨) صاحب

قهوة والأم تساعد وتتحكم في الإيراد (الحالة ١) ، بيع السمك (الحالة ١٠) ، تربية الدواجن وبيعها (الحالة ١٦) ، بيع الخضروات والفاكهة (الحالتان ١٤ ، ٢١) ، العمل بالجبس (الحالة ٥) ، حراسة العقارات (الحالة ١٥) ، السمسرة (الحالة ٨) ، بيع البيرة وبيع المخدرات في الأفرح (الحالة ٧) ، في حين جاءت حالات أخرى تعمل فيها الأم بمهن تجعلها في موقع الطاعة الحالات (٢ ، ١٢) يعملن خادمت منازل وحالات أخرى لا يعملن (ربة منزل) الحالات (٤ ، ٦ ، ١٩ ، ٢٠) .

٢- وفي هذا السياق وطبقا لـ " هاجان " فإن الأسر الأبوية (الذكورية) يمارس فيها الأب السلطة الأسرية بناءً على مهنته التي تمكنه من اتخاذ موقع الأمر للآخرين في الأسرة ، ويصبح الأبناء والزوجة في موقع الطاعة ، حتى وإن كانت الزوجة تعمل ، ولكنها في مهن تفرض عليها موقف الطاعة (كربة منزل أو خادمت المنازل) .

أما الأسر المتساوية والتي انحدرت منها غالبية حالات الدراسة ، حيث يعمل كل من الأب والأم في مهن تضعهم في موقع الأمر (رغم تواضعها) ، يتقاسم فيها الأب والأم السلطة ، وتتمتع فيها الإناث بدرجة من الحرية تجعلهن يمارسن سلوكيات شبيهة بسلوكيات الذكور ، وكانت البلطجة النسائية أبرز صور هذه السلوكيات .

وعلى صعيد حالات الدراسة أنفسهن ، أبرزت الدراسة أن حالاتها ممن يمارسن البلطجة نظير أجر ، ينقسمن إلى فئتين ؛ فئة تمارس البلطجة النسائية كمهنة أساسية وهي تمثل غالبية الحالات ، أما الفئة الثانية فقد امتهنت البلطجة بجانب مهنهن الأساسية (كوافيرة الحالة ١) ، (بائعة ذرة الحالة ٤) ، (خادمة

الحالة ٦) ، جمع الخردة (الحالتان ٧، ١١) ، تجارة المخدرات وصاحبة كشك (الحالة ١٥) ، فرش شاي وقهوة (الحالة ٢٠) ، العمل بالجبس (الحالة ٥) .
ولعل ذلك قد يؤكد أن غالبية حالات الدراسة قد انحدرن من أسر متساوية ، مما جعل إقدامهن على ممارسة البلطجة النسائية من السهولة بمكان ، كونها مهنة قد ارتبط وجودها بالذكور لفترات طويلة ، ولكن امتهان النساء لها لا بد من أن يقترن بصفات وسمات سلوكية قد تنامت مع فترات التنشئة الاجتماعية ، وفي هذا السياق يؤكد (دونالد تافت) أن تأثير الثقافة ذات العناصر المشجعة للجريمة ، فارتفاع جرائم الذكور عن جرائم الإناث يرجع إلى الحماية النسبية للنساء من التعرض لأزمات الحياة الاقتصادية التنافسية ، وإلى اختلاف أدوارهن في المجتمع عن الذكور ، ولكن تواجد بعض النساء في المجال التنافسي الحاد بينهن وبين الذكور ، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية. كل ذلك أسهم في تواجد الكثيرات منهن في سوق العمل ، وفرض عليهن الاختلاط بكل العوامل التي تجعلهن يقتربن من العناصر الداعية للجريمة Criminogenic .

٢- الفقر والتطلع إلى الثراء :

إذا كانت الجريمة ترتبط بالفقر إلى حد كبير ، فإنها تقترن أيضاً بالحرمان - وهو أحد مظاهر الفقر - في كثير من فرص الحياة الغذائية والتعليمية والمهنية والصحية ... إلخ. وحينما يعجز الفقراء عن تعظيم هذه الفرص الحياتية ، فإن الحرمان قد يقود بعضهم إلى الانحراف والجريمة^(٩٠) .

وبالنظر إلى حالات الدراسة اتضح أن مهنهن تدر عليهن دخولاً متواضعة في ظل الظروف المعيشية القاسية ، وأن ممارسة أعمال البلطجة تحسن من أوضاعهن المعيشية ، وتوفر لهن الحماية والأمن المادي ، فبعض الحالات

تراوحت دخولها من ممارسة البلطجة من ٥٠٠٠ جنيه (الحالة ٢) ، إلى ٧٠٠٠ جنيه (الحالة ١) ثم ١٠٠٠٠ (الحالة ١٤) ، وبعض الحالات لم تحدد الدخل بالتحديد ، واكتفت بأن العائد المادي مرتفع من البلطجة (الحالة ٥).

على صعيد آخر تدنت الدخول الشهرية لبعض الحالات إلى ٢٠٠٠ جنيه شهرياً الحالات (١٦ ، ١٧ ، ٢٠). وقد أكدت غالبية الحالات أن العائد من البلطجة يتحدد بناءً على السياق الظرفي المطلوب منهن إنجازه ، وقد حددت بعض الحالات المقابل المادي لهن ، حيث حددت لهن الحالتان (٣ ، ٢٠) ١٠٠٠ جنيه في الخناقة مع إيذاء النفس وجرحها ، ٢٠٠٠ لاستخدام المواد الكاوية الحارقة كماء النار .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (أنجلينا استانوجوسكا وجولجا جورنوسكا) و(شارلين مارو) في أن جرائم البلطجة النسائية تتطلب الأذى الجسدي والضرب الخطير ، بدافع الحاجة إلى المال وتحقيق الطموح المادي ، وهو المغزى من جراء هذا السلوك العدوانى العنيف .

وارتباطاً بدخول هؤلاء النساء بالسياق الأسري لهن ، خلصت الدراسة في بعض جوانبها إلى تنوع مهن أزواجهن وتباينها ، عاكسةً بذلك تدني الوضع الاجتماعى والاقتصادى لبعضهن ، حيث اشتملت هذه المهن على سائقى التوك توك أو العمل في بعض المهن الحرفية كالحداثة (الحالة ٤) ، أعمال السمسة (الحالة ٨) ، العمل بالخردة الحالتان (١٠ ، ١٣) ، بيع المخدرات (الحالة ١٥) ، وهى نفس مهنة الزوجة ممارسة البلطجة (بيع المخدرات والإبن معهما) ، العمل بالبلطجة (الحالة ٧) ، أى نفس مهنة الزوجة ، العمل بالأمن (الحالة ١) ، المعمار (الحالة ٢) ، الجبس (الحالة ٥) ورشة خراطة (الحالة ١٤).

ولا شك أن تلك المهن لأزواج النساء ممارسات البلطجة تعكس تدني المستويات المعيشية لهن بعيداً عن ممارسة البلطجة ، حيث تتراوح يومية الأزواج ما بين ٤٠ : ١٠٠ جنيه يومياً ، ٤٠ جنيه (الحالة ٤) حداد ، ٥٠ جنيه (الحالة ٦) ، سائق توك توك ، ١٠٠ جنيه (الحالة ١١) أرزقي ، في حين أقرت بعض الحالات أن دخل الزوج غير محدد لأنه ليس ثابتاً ، باعتبار أنها مهن ليست ثابتة ومستقرة وتخضع للتغيير والزيادة أو النقصان كما أنها مهناً هامشية تخضع لظروف العمل .

على جانب آخر أقرت بعض الحالات بارتفاع دخولهن (الحالة ١٤) ، ارتفاع الدخل الشهري إلى ١٩٠٠٠ جنيه هي وزوجها جراء العمل بالبلطجة ، (الحالة ٥) تعمل هي وزوجها في الجبس والبلطجة أقرت بارتفاع دخلها ودخل الزوج ، أما (الحالة ١) فقد أكدت على أن دخل الأسرة ١٢٠٠٠ جنيه .

ولا شك أن ارتفاع دخول بعض النساء بوصفه أحد نواتج العمل بالبلطجة ، كان لا بد أن ينعكس على أساليب حياتهن ، وتعظيم فرصها ومن ثم تحسين نوعيتها ، ولكنهن قد اعتدن على أساليب معينة للحياة ، يدعم ذلك مكوثهن في نفس أماكن إقامتهن والارتباط بالمحيط الاجتماعي لهن ، وعدم الرغبة في تغيير طرق وأساليب الحياة ، حيث أقرت غالبية الحالات أن البلطجة مهنة تدر دخلاً عالياً يسهم في تعظيم الأحوال المعيشية ولكن دون تغيير مكان الإقامة ، ولعل ذلك يعكس ارتباطهن بأحيائهن السكنية رغم تواضعها وتواضع حياة قاطنيها .

٣- بلطجة النساء والتوريث المهني :

وفقاً لنظرية " هاجان " عن القوة والتحكم ، وتوزيع السلطة الأسرية طبقاً للأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة ، بحيث يتحدد بناءً عليها السيطرة والمكانة في نطاق الأسرة ، ووفقاً لكون غالبية الحالات ينتمين إلى أسر متساوية ، فإن تفضيلات المخاطرة من جانب النساء نحو الجنوح والانحراف ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوكيات الرقابة الاجتماعية للأم . ففي الأسر الأبوية تزداد رقابة الأم على الفتيات ، أما في الأسر المتساوية فتقل رقابة الأم بحيث يدفع ضعف الرقابة هذه إلى انتهاج الفتيات سلوكيات أقرب إلى الذكور^(١١) .

وفي هذا السياق أقرت غالبية الحالات أنهن يمارسن البلطجة منذ سنوات عديدة تتعدى العشرين عاماً الحالات (١ ، ٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١٤ ، ٢٠) وغالبيةهن منذ حدثتهن (اعتياد الإجرام بفعل الأسرة والتنشئة الاجتماعية) ، (الحالة ٥) حيث أن العائلة تعمل جميعها بالبلطجة ، الحالة والأب والزوج والأخوة ، عبرت عن ذلك المبحوثة بأنهم عقل واحد وتفكير واحد ، وهي عائلة ذاع صيتها على مستوى المدينة بأكملها وليس على مستوى الحي السكني لها فحسب ، فهي تكتسب مهابة الناس - على حد تعبيرها - كما أنها تعتبر علماً من أعلام البلطجة بمدينة المنصورة تتقاضى آلاف الجنيهاً نظير أعمالها العدوانية ، ويتجلى ذلك على مظهرها العام وارتدائها المصوغات الذهبية المبالغ فيها .

على صعيد آخر ، كشفت الدراسة أن بعض الحالات قد ارتأت أن عملها بالبلطجة يحقق لها نوعاً من أنواع الحماية لتجارتها في المخدرات (الحالة ١٥) ، وذلك لخصوصية هذا النوع من التجارة .

وفي ضوء التوارث المهني أوضحت الدراسة أن غالبية الحالات من النساء قد انحدرن من أسر تمارس أعمال البلطجة والعنف ، وبذلك فإن إمتهاهن للبلطجة قد جاء نوعاً من التوارث المهني ، فبعض الحالات رأت أن الأب كان يحصل للناس على حقوقهم من مغتصبيها الحالات (١ ، ٩ ، ١٠) ، الأسرة كلها دمها حر (٢ ، ١٣ ، ١٤) ، العائلة كلها مسجلة خطر (الحالتان ٤ ، ١٦) ، (الحالة ٦) الأخ يقضى عقوبة في قضية مخدرات ، والأب تاجر مخدرات ، أما (الحالة ٧) فقد أقرت بأن الأسرة تمارس أعمال بلطجة وعنف ، الحالات (٥) ، (١٥ ، ١٧ ، ١٩) عائلات معروفة بالبلطجة سواء للذكور أو للإناث ، ومنهم من مات بالسجن ، في حين أقرت بعض الحالات بأنها مهنة غير متوارثة الحالات (٣ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ٢١) ، وأخيراً أكدت (الحالة ١٨) بأنها اكتسبت البلطجة من خلال التعلم والاختلاط بالمنحرفين.

والحقيقة أنه على صعيد التوارث المهني أو الاختلاط بالمنحرفين ، فإن البلطجة النسائية قد جاءت نتاجاً لعلاقات اجتماعية وثيقة بحالات الدراسة ، وفي هذا السياق يؤكد كل من (ماك كاراى Mc Carthy) و(هاجان Hagan 1915, 1998) على أثر الشبكة الاجتماعية للنساء على سلوكياتهن المنحرفة ، كما أكدا على قوة العلاقات الاجتماعية في التأثير على السلوكيات التي يعتنقها الأفراد المكونون لهذه الجماعة فعندما تكون العلاقات القائمة ذات طبيعة إجرامية ، تكون السلوكيات الناجمة عنها كذلك ، وأشار المؤلفان إلى ما أسماه برأس المال الإجرامى ، كنتاج لهذا النمط من العلاقات (٩٢).

وتتلاقى هذه الرؤية مع " ألبرت كوهن " حول الثقافة الفرعية الجانحة ، حيث تعلم الانحراف من مخالطة المنحرفين والتنشئة على المعايير المنحرفة (٩٣)

، بحيث تصبح النماذج المنحرفة المثل الأعلى. وطبقاً لذلك يتضح أن سكان المناطق العشوائية يحققون معدلات عالية من شتى أنواع الانحراف ، لا بسبب الظروف المحيطة بالحياة في هذه المناطق ، والتي قد توصف بأنها تعيسة ، وإنما لأنها تولد ثقافات فرعية انحرافية^(٩٤) لديها تبريرات لسلوكها العدوانى وفق قناعات شخصية بجدوى هذا الفعل الإجرامى ، ويرتبط تواجدهن الإجرامى بأحيائهن السكنية وهى عزبة الصفيح وعزبة الشحاتين فضلاً عن انتماءاتهن الأسرية المدعمة للانحراف .

وحول أسباب العمل بالبلطجة النسائية فقد كشفت الدراسة أن هناك تنوعاً في تلك الأسباب ما بين سهولة المكسب ، والطموح المادى ، واكتساب الهيبة ، والمكانة الاجتماعية في مناطقهن السكنية ، أو بسبب الفقر والحاجة وفقاً لما أكدته الحالات (١، ٢، ٣، ٥، ٧، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨) ، أما الحالتان (١٤، ١٩) فقد أقررن باكتساب مهابة الآخرين. في حين أكدت الحالات (٤، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣، ٢٠، ٢١) أن العامل الأساسى في امتهانهن البلطجة هو الفقر والحرمان المادى ، ويتفق ذلك مع نتائج بعض الدراسات كدراسة (سعيد محروس ٢٠٠٦) ، ودراسة (هويدا الإترى ٢٠١٤) من أن البلطجة النسائية نتاج لمشكلات اجتماعية واقتصادية وعوامل أسرية أخلاقية ، أما عن تشجيع الزوج للزوجة على ممارسة أعمال البلطجة فقد أكدت غالبية الحالات على تدعيم الزوج لأفعالهن الانحرافية ، وذلك لكثرة العائد المادى منها (الحالة ١) ، حيث أكدت مساعدة الزوج لها هو وأصدقائه ، إذا تطلب الأمر ، الحالات (٢، ٤ ، ٥ ، ٦، ٧، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) أكدن على تشجيع الزوج على

ممارسة أعمال البلطجة لضالة الدخل ، وعدم قدرته على مواجهة الاحتياجات المعيشية .

وتبعًا لسيطرتهم الاقتصادية تأتي الهيمنة على الأسرة ، حيث أقرت غالبية الحالات أنهم المسئولون عن الأسرة وعن اتخاذ القرار فيها ، وذلك باعتبار أنهم المنفقات عن أسرهم ، وفي هذا الإطار فقد اكتسبت بعض النساء الجرأة والجسارة ، حيث قامت إحدى الحالات (الحالة ٣) بقطع الطريق وحرق الكاوتش لعدم ملاءمة الطريق السريع المؤدي إلى عزبة الصفيح ، وعدم تأمينه وكثرة الحوادث به ، أما الحالة (١٥) فقد أكدت على سيطرتها على الأسرة ، حيث تعمل بالمخدرات هي وزوجها ، وعند سجنه تجلب له محامياً للدفاع عنه. ويؤكد ذلك رؤية (هاجان) أن السلطة في مجال العمل تمنح المرأة مزيداً من السلطة داخل الأسرة مع الرجل الأب^(٩٥).

ثانياً : آليات القوة في البلطجة النسائية وأنماط النشاطات الممارسة:

أكدت بعض الدراسات أنه كلما زادت فرص العمل المهني للمرأة ، زادت بالضرورة احتمالية تورطها في اتخاذ الجريمة كمهنة Crime as Career ، ويزيد معه تغيراً في أنماط الجرائم التي ترتكبها ، والأدوار التي تقوم بها في زمرة الجماعات الإجرامية^(٩٦) ولا شك أن البلطجة النسائية تعد نمطاً إجرامياً متفرداً على صعيد إجرام النساء وحول أنماط النشاطات الممارسة أقرت غالبية الحالات بأن أنماط نشاطاتهن هي :

- ١- الخناقات .
- ٢- عمل تقرير طبي بناءً على إيذاء أنفسهم وجرح الوجه والذراعين والرأس .
- ٣- الضرب .
- ٤- الردح باستخدام الألفاظ النابية .
- ٥- الانتخابات .

وكل نشاط من هذه النشاطات يسبقه اتفاق مادي يتناسب مع نوعيته ، والسياق الذي يحدث فيه. أضف إلى ذلك آليات القوة المستخدمة في إنجاز هذه المهام الضرب باليد والرأس (الحالة ١) ، استخدام بهارات الطعام كالشطة (الحالة ٢) ، استخدام الشومة (الحالة ٤) ، استخدام الكاتر والسكاكين ، والقطرة (ماء النار) (الحالة ٧) ، استخدام حذاء وتركيب أمواس بأسفله والضرب به على الوجه والرأس ، الحالتان (٩ ، ١٦) ، وبعضهن يستخدم النظرة والكلمة (بلطجة نفسية) أو التليفون (الحالة ٥) ، وأخيراً قد تستخدم بعض النساء المخدرات كالترامادول لإعطائهن القوة في ممارسة أعمالهن الإجرامية . الحالات (١٨ ، ١٩ ، ٢٠).

على صعيد آخر تشترك كافة النساء الممارسات لأعمال البلطجة في أعمال الانتخابات ، وإرغام الناخبين على مرشحين بعينهم نظير مقابل مادي ٥٠ جنيه يومياً ، وكمامة وزجاجة مياه. في حين تتقاضى حالات أخرى - وهن القائدات للعملية الانتخابية - عوائد مادية أعلى بكثير نظير سيطرتهم وإشرافهن على تصويت الناخبين .

وفي هذا السياق أكدت غالبية حالات الدراسة على أن العائد المادي من أعمال البلطجة يتحدد حسب السياق الظرفي للفعل الإجرامي ، ولكن هناك عوائد

غير مادية (الحالة ١٣) حيث قامت بجرح وجهها وعمل تقرير طبي نظير أتعاب محاماة لمحامي عنها في قضية شيكات لشراء تروسيكل بالاستدانة ، ولم يساعدها المحامي الذي طلب منها هذا الفعل ، وتم إرجاع التروسيكل ، (الحالة ١٦) أتعاب محاماة ، (الحالة ٦) من ١٠٠ : ٣٠٠ جنيه لسداد الديون من إيصالات الأمانة ١٨٠٠٠ جنيه لعلاج أبنائها .

وارتباطاً بالعائد المادي للبلطجة اشترطت بعض الحالات مبالغ نقدية محددة نظير أفعالهن الإجرامية (الحالة ٣) ١٠٠٠ جنيه في الخناقة ، (الحالة ٢٠) ٥٠٠ جنيه خناقة وعمل محضر ، ١٠٠٠ جنيه إيذاء النفس وجرحها وجرح الوجه والذراعين والرأس ، ٢٠٠٠ جنيه استخدام ماء النار والروح بألفاظ مسيئة للشرف .

واستكمالاً لهذا الطرح ، أكدت بعض الحالات على قدرتهن على القيام ببعض الممارسات التي يغلب عليها التحرش ، (الحالة ٣) أقرت بقدرتها على الرجال من خلال حيل الزكاء وأماكن الضعف لديهم ، (الحالة ١٢) سوف تقوم بإجراء عملية تسليك عصب اليد كي تكون قادرة على العمل ، (الحالة ٢٠) تساعدها المخدرات ، الحالتان (١٨ ، ١٩) لديهن القدرة على صنع المشكلات والتعامل معها واختلاق أسبابها .

ولا شك أن ممارسة البلطجة النسائية قد جاءت نتاجاً لأساليب وطرق للحياة ، فرضتها طبيعة الأحياء السكنية لهن ، فغالبية حالات الدراسة يقطن عزبة الصفيح وعزبة الشحاتين ، ويتميز غالبية قاطنيها بالبلطجة وتجارة المخدرات وهم معلومين لدى الجهات الأمنية ، وقد أشارت إحدى الحالات (الحالة ١٣) أنها قضت في منزل ثلاث شهور لإخراج سكان من شقة مجاورة ،

حيث كانت تقوم بسكب الماء على ضيوفهن ومرتادى الشقة، فضلاً عن استخدام الرده (الألفاظ النابية طوال الوقت) وذلك مقابل الطعام والنوم مجاناً ، وتقاضى ١٠٠٠ جنيه.

ومما يدعم آليات القوة لدى النساء ممارسات البلطجة الاختلاط بالمنحرفين ، حيث أكدت نتائج الدراسة أن غالبية الحالات يعملن بمفردهن أو عن طريق العمل الجماعي بالاشتراك والمساعدة من قبل نظيرتهن ؛ الحالات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠) ، في حين أكدت (الحالة ٣) على قدرتها على إغلاق شارع بأكمله مع خمس أو ست من الأصدقاء. مما يدعم عامل التكامل الاجتماعى في سياق العمل بالبلطجة النسائية .

وفي هذا السياق أكدت غالبية الحالات على تأثرهن بأفلام العنف في ممارسة أفعالهن الإجرامية الحالات (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١) وبذلك تتنوع آليات القوة المستخدمة في إنجاز هذه الأعمال الانحرافية التي يغلب عليها العدوان والقوة ، ولم تعد تقتصر تلك الآليات على الأدوات التقليدية ، بل تعدت ذلك إلى أدوات أخرى خاصة بطبيعة النساء وقدراتهن على ابتكار وسائل مستحدثة تختلف عن أدوات الرجال.

ثالثاً: انعكاسات العمل بالبلطجة على حياة النساء :

تتباين الجريمة لدى المرأة عن مثلتها لدى الرجل ، من حيث تداعيات الأنماط الإجرامية لها على حياتها وحياة أسرتها. كون المرأة تلعب دوراً جوهرياً في حياة أسرتها وفي تنشئتها الاجتماعية ، وفي تحديد سلوكها^(٩٧).

وطبقاً لـ "هاجان" فإن قوة النوع تعتمد على سلطة المرأة العاملة نسبة إلى سلطة الرجل العامل ، كمحدد للأبنية الأسرية الأبوية النسبية أو أسر المسأوة ، موضعاً متغيرات النوع والسلطة والمكانة كمتغيرات لتغيير وضعية المرأة في الأسرة ومن ثم سلوكها الانحرافي والإجرامي^(٩٨) ، وقد أقرت غالبية الحالات بسلطتهن على الأسرة ، فقد أكدت (الحالة ٥) أنها على قدر من الفهم والإدراك يُمكنها من السيطرة على الأسرة ، الحالتان (١ ، ١٤) تسيطران مع احترام الزوج ، أما (الحالة ٣) فقد توفي كل من الأب والأم والزوج ، وكانت تسيطر على الإبنة حتى زواجها .

وفي هذا السياق يقترح "جراسيمك وآخرون" عام ١٩٩٣ أن العائلات ذات السيطرة الأبوية الأقل تصبح أكثر شيوعاً كلما دخلت المرأة بشكل متزايد في مناصب السلطة في قوة العمل ، وكلما ارتفعت نسب الأسر التي ترأسها الإناث، يجب أن يؤدي هذا الاتجاه التاريخي في بنية الأسرة إلى التقارب بين النساء والرجال في مجموعة متنوعة من المتغيرات المتعلقة بالمخاطر^(٩٩) .

ويرتبط بالمعطيات السابقة - وطبقاً لهاجان - انتهاج النساء سلوكيات شبيهة بسلوكيات الرجال مثل تناول المخدرات والخمور ، وتدخين السجائر ، والشجار ، والانضمام إلى العصابات الإجرامية ، وأن مثل هذه السلوكيات تسير طبيعة الأدوار الذكورية ، وهو ما أكدته بعض حالات الدراسة .

على صعيد آخر أكدت غالبية حالات الدراسة أن العائد من البلطجة هو بالدرجة الأولى عائداً مادياً ينفق به على الأسرة ، وقد أشارت بعض الحالات إلى انعكاس ممارستهن للبلطجة على تحسين نوعية حياتهن حيث وفرت (الحالة ١)

النقود جراء العمل بالبلطجة لشراء كوافير ، (الحالة ١٦) لديها شقة تمليك ، أما (الحالة ٥) فتدخر لتأمين مستقبل أبنائها .

أما علاقتهن بالمحيط الاجتماعي فقد أكدت حالات الدراسة - وفق ثقافة فرعية جانحة - أن علاقتهن الاجتماعية بمحيطهن الاجتماعي تسير وفق منظومة قيمية معينة ، كونهن يعملن الخير ولنصرة المظلوم ، ووفق قنوات ثقافية تأكدت هذه العلاقات بالجيران والأصدقاء ، حيث أكدت (الحالة ١٣) أن العزبة جميعها مخدرات وسرقة وبلطجة ، و(الحالة ٥) أشارت إلى اكتسابهن احترام الآخرين . أما (الحالة ١٠) فأكدت على أنهن يأتين بحقوق الغير (ككسر شقة وإرجاعها إلى صاحبها) .

على صعيد آخر ، هناك بلطجة خاصة بأصحاب العقارات ، وأخرى خاصة بمشكلات الميراث ، وثالثة خاصة بالمشكلات الأسرية ، مما أكسبهن القدرة على التعامل مع المشكلات من خلال علاقات القوة والسيطرة. الأمر الذي انسحب بدوره على علاقتهن الاجتماعية والأسرية حتى في زواج بناتهن ، فإنهن يفضلن زواجهن ممن يعرفون تاريخهم الإجرامي ، ومن أبناء نظيراتهن في العمل الإجرامي .

رابعاً: البلطجة النسائية ونسق العدالة الجنائية :

تسعى الحكومات في مختلف أنحاء العالم بوجه عام ، والمجتمع المصري على وجه الخصوص ، نحو تعزيز استقلالية القضاء وتأكيد سلطته المطلقة في ضمان سيادة القانون وتعزيز ثقة المواطنين في عدالة القضاء المصري الشامخ ، وذلك من خلال التيسير على المتقاضين في تعاملاتهم مع

أجهزة العدالة الجنائية ، ودعم لجان التوفيق في المنازعات وفقا للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠ (١٠٠).

وتأتي بلطجة النساء كاتجاه مناقض لنسق العدالة الجنائية بكافة أجهزتها الأمنية ، حيث يسعى هذا النسق إلى تحقيق العدالة وفق آلية ومنظومة معينة ومتسلسلة تسلسلاً منطقيًا ، بدءًا من تعامل ضحايا الجريمة مع أولى هذه الأجهزة وهي الشرطة ، ثم النيابة ، ثم القضاء ، وأخيرًا السجون ، لتأتي البلطجة النسائية لتختصر كافة هذه الإجراءات في فعل عدواني واحد ووفق ثقافة فرعية جانحة بأنها تأتي بحقوق الضحايا ، وفي إطار من عدالتهن الناجزة - طبقًا لقناعاتهن - ضاربة بالقانون عرض الحائط ، وذلك مقابل عائد مادي ، بيد أن ظاهرة البلطجة النسائية تعصف بالتوازن الاجتماعي للمجتمع حيث أنها ترى أنها تحقق عدالة ناجزة - طبقًا لثقافة ممارستها الفرعية - في حين أنها تمنع أجهزة العدالة الجنائية من عقوبة الجاني وتحقيق الردع العام ، بما يعنيه من إنذار للكافة بسوء عاقبة الإجرام ، وكل ذلك لن يتأتى إلا من خلال المحاكمة الجنائية القانونية (١٠١)

وتتسق هذه الرؤية مع نظرية " باريتو " حول القوة كمدخل لتحقيق استقرار المجتمع ، حيث أكد أن كل مجتمع يمتلك آليتين للفصل في المنازعات آلية رسمية قانونية ، وآلية القهر والقوة من جانب الجماعات الإجرامية ، ورأى أنه في ضوء عجز الطبقات الحاكمة عن استخدام آلية القانون ، تتوجه الجماعات الإجرامية بكل قوة وعنف لتحقيق استقرار المجتمع والفصل في المنازعات.

وتمثل البلطجة النسائية إحدى صور الآلية الثانية لدى "باريتو" ، كما تمثل أيضًا تأكيد "أولريش بيك" عن فقدان البعض الثقة في قدرة مؤسسات الدولة عن حماية أمن المجتمع واستقراره ، وفي ظل عجز نظام العدالة الجنائية عن توفير هذه الحماية ، فإن البلطجة النسائية تعد أبرز الصور الدالة على ذلك ، حيث تتناقض في دعائم وجودها مع نسق العدالة الجنائية ، وتؤكد جماعات البلطجة من النساء قدرتهن على إحلالهن محل الشرطة والنيابة والقضاء ، وسرعتهم في تحقيق العدالة بعيدًا عن بطء الإجراءات القانونية في كافة القضايا التي يسلك أصحابها سبل القانون ، وبذلك فإن البلطجة النسائية تعد قنبلة موقوتة لمجتمع تسيطر عليه المخاطر .

وقد أكدت نتائج الدراسة في هذا الصدد ، ووفقا لما أقرته حالات الدراسة - حسب ثقافتهم الفرعية وقناعاتهم الشخصية - من أنهم أسرع من القانون في عودة الحق ونصرة المظلوم ، بل أن بعضهم قد أكد على خوف الحكومة منهم (الحالة ٤) وأكدت أخرى على مساعدتها للشرطة في بعض أعمالها (الحالة ٥) ، في حين أكدت ثالثة على أنهم أحسن من الحكومة ، (الحالة ١٣) ، وأخيرًا أشارت (الحالة ١٥) إلى خوفها من الشرطة ذلك أن ابنها قد توفي في السجن ، لكن غالبية الحالات قد اتفقن على رؤية واحدة ، وهي أنهم أسرع في خلق عدالة ناجزة من أجهزة الأمن .

وعن سلبيات التعامل مع الأجهزة الأمنية أكدت بعض الحالات على اشتراك أجهزة الأمن معهم من خلال بعض العناصر بها ، والتي تُبلغهن بأي مشكلة من قبل هذه الأجهزة الحالتان (١ ، ٨) حيث أكدتا على إبلاغهما من جانب أمناء الشرطة عن أي مشكلة تخصهما ، الحالات (٦ ، ٧ ، ١٦) يرون

أن أجهزة الأمن تعتمد إهانتهم بألفاظ سيئة ، (الحالة ١٢) أشارت إلى حبسها مرتين في قضية مخدرات بستة سنوات عقوبة ، ثلاث سنوات في سجن المنصورة ، وثلاث سنوات في سجن القناطر .

وفي ذات السياق أكدت الحالتان (٦ ، ٢١) على عدم ثقتهما بأجهزة العدالة الجنائية من إمكانية دخولهما الشرطة في قضايا بلطجة ، والخروج منها بقضايا بوردرة وطبنجات ملفقة ، كما أكدت الحالات (١٥ ، ١٦ ، ١٧) على الإحساس بالظلم عند التعامل مع الأجهزة الأمنية . الحالتان (٧) تم سجنها ٦ مرات بستة أحكام ، والحالة (٢٠) تم سجنها ثلاث سنوات ، لضربها لزوجها بطفاية .

أما عن موقف الشرطة منهم فقد أكدت (الحالة ١) على معرفة الشرطة لهم ولجذوى أفعالهم ، حيث أنها لنصرة المظلوم - من وجهة نظرهم - أما (الحالة ٥) فتحظى بهيبة سكان عزبة الشحاتين بأكملها حيث أن اسمها قد اقترن بالمكان ، وأكدت أن الشرطة تطلبها لمساعدتها في إنجاز بعض الأعمال - حسب رؤيتها - وإحساسها بمكانتها الاجتماعية وسيطرتها على المنطقة حيث تقاضت ٦٥٠٠٠ جنيهها من صاحب أحد الأراضى في منطقتها السكنية للسماح له بالبناء .

وحول مدى استمراريتهم في العمل بالبلطجة ، أكدت نتائج الدراسة أن غالبية حالاتها قد أقررن بالاستمرار في العمل لعدة أسباب :

- فناعاتهم وثقافتهم الفرعية بأنهم يأتين بحق المظلومين من ضحايا الجرائم ، وأنهم يؤدين رسالة تستحق التقدير .
- كونها مهنة تدر دخلا عاليا .

- فناعتهن بعدم تغيير سياقاتهن الاجتماعية والاقتصادية ، لأنهن إذا انتقلن إلى أحياء أخرى أرقى لن يستطعن ممارسة تلك الأفعال العدوانية التي تحقق لهن الدخل والمكانة الاجتماعية والسيطرة .
وقد أكدت بعض حالات الدراسة على الاستمرار في المهنة حتى نهاية العمر الحالتان (٥ ، ٧) ، (الحالة ٢٠) لاكتساب الاحترام ، (الحالة ١٦) لإنصاف المظلومين وتحقيق العائد المادي (غالبية الحالات) ، وتحقيق القوة والسلطة الحالتان (١ ، ٢) ، زواج البنت (الحالة ١١) ، في حين أشارت بعض الحالات إلى عدم العودة لطريق البلطجة بشرط استقرار الحياة والقدرة على مواجهة المتطلبات المعيشية الحالتان (٦ ، ١٥).

وعن نظرتهم الإجمالية للحياة ، أكدت بعض حالات الدراسة على أن الحياة تتطلب الشخصية القوية الحالات (١ ، ٤ ، ٥ ، ١٤ ، ١٥) ، في حين أكدت أخريات على عامل الاضطرار لممارسة البلطجة الحالات (٦ ، ٧ ، ٩) ، عوامل خاصة بالقرض وسداده (الحالة ١٠) ، عودة حقوق المظلومين الحالتان (١٦ ، ١٧) ، لتوفير متطلبات المعيشة الحالات (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠) ، (٢١) ، لزواج البنت (الحالة ١١). وبذلك فقد اختلفت نظرتهم الإجمالية للحياة وفقا للسياقات الاجتماعية لكل منهن على حدة .

وحول تطلعاتهن للمستقبل أكدت غالبية الحالات أن العائد المادي يوفر لهن الأمان الاقتصادي حيث تتطلع (الحالة ٥) لعمل مبالغ أكثر لتأمين المستقبل ، أما (الحالة ١٥) فهم أصحاب أملاك ، في حين كانت بعض الحالات في حالة من اليأس من المستقبل الحالات (٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١) ، ولا يرون ملامح واضحة له في ظل العمل بالبلطجة ، لكن رؤيتهم لاتنفي

طموحاتهم المهنية في الحصول على عائد ومكانة أعلى من مكائنتهن الحالية ،
وتوسيع شبكة علاقاتهن الاجتماعية ، وعلى الأخص بأعضاء مجلس النواب
وبعض الشخصيات الهامة في المجتمع .

نتائج الدراسة : أهم الاستخلاصات الأساسية :

انطلقت الدراسة الراهنة نحو تحقيق هدف عام ، وهو التعرف على ماهية البلطجة النسائية في مصر وتحليلها سوسيولوجياً في ضوء آليات القوة وأنماط النشاطات الممارسة ، وفي ضوء هذا الهدف العام خلصت الدراسة إلى طائفة من الاعتبارات والنتائج ذات الأهمية وذلك على النحو التالي :

١- فرضت ظاهرة البلطجة النسائية نفسها على ساحة علم الإجرام ، وعلم اجتماع الجريمة كواحدة من أخطر الظواهر المجتمعية المناقضة للقانون ونسق العدالة الجنائية ، بوصفها نمطاً إجرامياً يعتمد على القوة والقهر والعدوان تمارسه بعض النساء في سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة ، يُستأجرن من قبل بعض الفئات ذات المصالح المتعارضة مع فئات أخرى ، فضلن طرق أبواب البلطجة النسائية عن القنوات الشرعية للقانون من خلال أجهزة العدالة الجنائية ، بدعوى تحقيق عدالة ناجزة في وقت أسرع بمقابل مادي يدفع لهؤلاء النساء.

٢- عكفت الدراسة الراهنة على دراسة بعض الحالات من النساء ممارسات البلطجة بمدينة المنصورة ، وكان أغلب هؤلاء النساء ينتمين إلى عزبتي الصفيح والشحاتين ، وبعض المناطق الأخرى بالمدينة ، كحالات متناثرة ، وتتميز هذه المناطق بتجارة المخدرات والبلطجة وامتهان المهن الهامشية.

٣- اعتمدت الدراسة على تحليل وتفسير ظاهرة البلطجة النسائية في ضوء بعض المداخل النظرية كنظرية "هاجان" عن القوة والتحكم -Power control theory ونظرية (فلوريدو باريتو) حول القوة كمدخل لتحقيق استقرار المجتمع ، ونظرية الثقافة الفرعية الجانحة عند (ألبرت كوهن) ، وقد عرضت الدراسة لعدد من الدراسات السابقة من التراث النظري

والبحتي ، وقد انفردت الدراسة بتحليل وتفسير ظاهرة البلطجة النسائية على وجه التحديد ، وهي إحدى الموضوعات الشائكة ، وليست من السهولة بمكان دراستها والخوض في تفاصيلها واستعراض الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لممارستها من النساء .

٤- حاولت الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة البلطجة النسائية في ضوء تحليل آليات القوة والممارسة فيها ، وفي ضوء علاقتها ببعض القضايا والمتغيرات الفاعلة ، حيث كشفت الدراسة عن دوافع العمل بالبلطجة من قبل النساء ، وقد تحددت وفقاً لنظرية (هاجان) في السلطة الأسرية والتمايز النوعي ، والتي تتشكل بدورها من خلال سلطة الأب في المهنة التي يمتهنها ، فإذا كان في موقع الأمر فتزداد بالتبعية سلطته الأسرية (أسرة ذكورية) في حالة عدم عمل الأم أو عملها في مهنة تضعها في موقع الطاعة. أما إذا ازدادت سلطة الأم في العمل فإن سيطرتها تصبح أكثر على الذكور ، وأقل على الإناث وتمنح الإناث حرية متساوية تجعلهن يسلكن مواقف تقترب من مواقف وسلوكيات الذكور (أسرة متساوية) ، وفي هذا السياق أكدت الدراسة أن غالبية حالاتها ينحدرن من أسر متساوية يتقاسم فيها الأب والأم السلطة في نطاق الأسرة.

٥- على صعيد آخر أكدت الدراسة أن عوامل الفقر والحرمان والتطلع للثراء ، كأحد دوافع البلطجة النسائية كظاهرة نتجت بفعل روافد بنائية متشابهة في التنشئة الاجتماعية ، والسياقات الاجتماعية والاقتصادية المتقاربة إلى حد ما ، إضافة إلى الأحياء السكنية المتواضعة التي تفرض ثقافتها على قاطنيها ، وتميزها بانتشار أخطر أنماط الجرائم ، كتجارة المخدرات ، والبلطجة ، والعنف ، وكافة المقومات والدعائم المهيئة للانحراف والجريمة ، مما سهل إقدام بعض النساء على ممارسة البلطجة لتعظيم

- فرص حياتهن. ومع الوقت وزيادة العائد المادي لبعضهن ، شهد طموحهن المادي ازدهارًا وتفتحًا وأبرعن في ممارسة أفعالهن الإجرامية.
- ٦- كشفت الدراسة أيضًا في جانب منها عن التاريخ الإجرامي لأسر هؤلاء النساء ، وأن بعضًا من هذه الأسر قد أنشأت أبنائها على الانحراف ، وخاصة الإناث منهم وبذلك قامت الأسر بوسائل التدريب والقدوة والمحاكاة في جرائم المخدرات والبلطجة على وجه الخصوص ، فدعم ذلك من عامل التوريث المهني ، وفي هذا السياق أكد " هاجان " على دور رأس المال الإجرامي في تدعيم وبزوغ نجم بلطجة النساء في سماء علم الإجرام.
- ٧- عكفت الدراسة على تحليل آليات القوة لهؤلاء النساء بعدما استعرضت في جنباتها أنماط النشاطات الممارسة من قبلهن ، وحصرتها في البلطجة اللفظية (الشتائم - الإهانات - التعليقات الجنسية أو الدينية) ، والبلطجة البدنية التي تعتمد على (الدفع - الضرب - الاعتداء البدني) ، والبلطجة النفسية (النظرات غير اللائقة ، التهديدات). وقد استلزمت هذه النشاطات آليات معينة لتنفيذها تضمنت الأسلحة النارية ، المطواة ، السكاكين ، الأغراض الخشبية (الشوم) ، المواد الكاوية (ماء النار)، المواد المخدرة ، بل والتحرش الجنسي من قبل بعض الحالات سواء للرجال أو للنساء بهدف تكثيف وقع الذعر على ضحاياهن. بالإضافة إلى مشاركتهن في أعمال الانتخابات ، لحماية المرشح الخاص بهم والذي اتفق معهن ، والاعتداء على أنصار منافسيه وإطلاق الشائعات بهدف إسقاطه.
- ٨- وفي ضوء انعكاسات البلطجة على حياة النساء ممارستها ، أكدت الدراسة أن أفعالهن الإجرامية قد أضفت عليهن سيطرة على أسرهن جعلت منها أسرًا متساوية - طبقًا لـ " هاجان " - حتى الأسر التي

تترأسها الأم هي أسر متساوية وليست ذكورية باعتبار أن الأم هي الأب والأم في آن واحد ، حيث اشترط " هاجان " لكي تكون الأسر ذكورية أن تعلق مكانة الأب على مكانة الأم.

٩- أما على الصعيد الاقتصادي لحالات الدراسة ، فقد أضافت إليهن ممارسة البلطجة عائداً اقتصادياً دعم إنفاقهن ومواجهة ظروفهن المعيشية ، وسمح لهن بالارتقاء بنوعية حياتهن وفق أساليب حياتهن التي اعتدن عليها ، كالبقاء في نفس الحي السكني ، والإبقاء على ممارسة مهنة البلطجة لتأمين مستقبلهن ومستقبل أبنائهن ، وقد دعم ذلك أيضاً قيام بعض حالات الدراسة بوضع أرقام وتسعيرات مادية لنشاطاتهن الإجرامية.

١٠- أكد (باريتو) أن أعمال العنف والقهر تأتي كاتجاه مناقض لاتجاه الدولة وحرصها على استقرار المجتمع ، لكنه أكد على أن تلك الأعمال هي آلية لحل المشكلات بين الفئات المتصارعة ، يستخدمها بعض الفاعلين في ضوء إدراكهم لعجز القانون عن حل مشكلاتهم بالطرق الرسمية والقنوات الشرعية المسموح بها ، في ضوء ثقافة فرعية جانحة ووفق قناعات وقيم وتبريرات لسلوكهم الإجرامي ، وكأن نسق العدالة الجنائية قد تبدلت فلسفة العقوبة فيه من مقاضاة المتهمين إلى محاسبتهم والحكم عليهم من دون تقاضي أو دفاع.

١١- أكد " أولريش بيك " على اهتزاز الثقة بالمؤسسات المعنية لحفظ النظام وحماية المجتمع من جانب بعض المواطنين ، بسبب عجز تلك المؤسسات عن تخفيف معاناة الأفراد من مصادر الخطر ، وبذلك فإن المخاطر قد أتت لتتوطد مجتمع الطبقات وتدعم وجوده ، فإلى جانب الشح في الموارد الاقتصادية يضاف إليها أيضاً الشح في الأمن ، والذي يفتح أبواب لجوء البعض إلى جماعات البلطجة من النساء (

فردى أو جماعات) لتحقيق أهدافهم وإنجاز مصالحهم مع خصومهم نظير أجر ، ومن شأن ذلك أن يدعم مجتمع المخاطر ويرسخ وجوده ، ليس في الحاضر فحسب وإنما في المستقبل أيضاً.

البطجة النسائية : رؤية مستقبلية مأمولة :

في ظل تنامي ظاهرة البطجة النسائية كواحدة من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تستهدف استعراض القوة وفرض السيطرة ، فضلاً عن إلحاق الأذى أو الضرر بشخص ما أو بمجموعة من الأشخاص ، وفي ضوء كونها ظاهرة تُستأجر فيها النساء للقيام بأفعال إجرامية يغلب عليها العنف والقهر، لتحقيق أهداف بعض الفئات المتنازعة ، كان لا بد من النظر لمستقبل تلك الظاهرة برؤية استشرافية مأمولة مستقبلاً ، وتحدد هذه الرؤية على النحو التالي:

١- تبصير الآباء والأمهات من خلال وسائل الإعلام بأهمية السلطة المتوازنة في الأسرة ، وتنظيم الرقابة على الذكور والإناث ، بالقر الذي يخلق أشخاصاً أسوياءً يحملون قيم ومعايير تمجد الاستقامة وتجنب الانحراف.

٢- إبراز الأدوار المتميزة والإبداعية للمرأة المصرية ، وتعديل صورتها في المواد الإعلامية التليفزيونية والسينمائية وتحسين صورتها ، وذلك للحد من ثقافة التمييز النوعي بينها وبين الذكور في مجتمع تغلب عليه الثقافة الذكورية.

٣- ضرورة تأصيل قيم الانتماء والولاء والارتباط بالأسرة بوصفها جماعة أولية ، وانتباه الأسرة للحد من اختلاط أبنائها بالنماذج المنحرفة.

٤- محاولة النهوض والارتقاء بالمستويات المعيشية لقاطني الأحياء الشعبية ، وتعظيم فرص حياة قاطنيها ، فهم فئة محدودى الدخل العاجزين عن الوفاء بمتطلبات المعيشة وتوفير الحياة اللائقة لأسرهم. وكذا تقنين الملكيات بالمناطق العشوائية ، مع توفير التمويل اللازم لتخطيط المناطق المتاخمة لها لمنع الامتداد العشوائى لها.

٥- تنشيط حركة قصور الثقافة ومراكز الإعلام ، بغية تشجيع الفتيات على التردد عليها وإظهار إبداعاتهن الفكرية والأدبية ، وتسليط الضوء على المبدعات منهن ، وذلك للحد من الفجوة بينهن وبين الذكور .

٦- ضرورة التواجد الأمني بالأحياء الشعبية والعشوائية ، وذلك للحد من المشكلات الناجمة عن بلطجة النساء في تلك الأحياء.

٧- إنشاء آلية جديدة من آليات العمل الأمني تكون مهمتها مواجهة جرائم البلطجة بوجه عام ، وبلطجة النساء على وجه الخصوص ، مثل قسم مكافحة جرائم البلطجة.

٨- إبراز دور الخطاب الديني في توعية المواطنين بمخاطر البلطجة الاجتماعية والأمنية على الأفراد والأسر والجماعات ، بوصفها معوقاً يحول دون استقرار المجتمع ، وإبراز قيم التواصل والتراحم والعدل والحق بين أفراد المجتمع.

٩- محاولة القضاء على سلبيات أجهزة العدالة الجنائية ، وتدعيم حقوق الإنسان في التعامل مع أجهزة الشرطة والنيابة والقضاء والسجون ،

وكذا محاولة القضاء على بطء إجراءات التقاضي ، لتحقيق عدالة جنائية ناجزة ، لتجنب بزوغ ظواهر اجتماعية كالبلطجة النسائية في سماء الواقع الاجتماعي.

١٠- تشديد الدور الرقابي على العاملين في حقل القضاء والنيابة ،

والتخلص من العناصر الفاسدة التي تمجد البيروقراطية.

١١- إعادة طرح مشروع قانون البلطجة على مجلس الشعب لإقراره ، بما

يتواءم مع المستجدات الأمنية المعاصرة ، وضرورة تضمينه ظاهرة

البلطجة النسائية ، كأحدى صور البلطجة الوافدة على المجتمع

المصري أفرزتها كواحد من بنائه الاجتماعي بكافة متناقضاته.

المراجع

- (1) David Held Anthbony, Globalization and anti Globalization, pality press, cambridge, first published Mc grew, 2002 , p.I.
- (2) Piers Beirhe, James Meserschmidt : criminology, 2 Edition, New York, Harcourt Bras and company, 1995 , pp . 3.b.
- (٣) مايا مرسي ، المرأة والأمن الإنساني ، المجلس الوطني لشئون الأسرة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٧
- (٤) هالة غالب ، المواجهة الجنائية لجرائم البلطجة : رؤية قانونية للبلطجة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ ، في المؤتمر السنوي الرابع عشر : مصر في مفترق الطرق ما بين الحاضر والمستقبل ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٣٤٥ .
- (٥) وزارة الداخلية تقارير الأمن العام أعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٦
- * تعذر الحصول على بيانات عن جرائم العنف من تقارير الأمن العام بعد عام ٢٠١٦ لعدم صدور تقارير بعد هذا التاريخ.
- (٦) هالة غالب المواجهة الجنائية لجرائم البلطجة ، ص ص ٣٧٣ : ٣٧٤ .
- (٧) المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

- (8) Virender Negi & Monika Negi , Theories of Female Criminality : A socio_Legal Analysis, Journal of Research Analysis, Vol. No.10 , 2017 , pp.61:63.
- (٩) أميرة عبد العظيم ، ظاهرة البطجة النسائية في مصر ، المعهد المصري للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص ١١ .
- * المادة (٣٧٥ مكرر) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ .
- (١٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت لعام ٢٠١٦ ، النتائج الأولية : ومحافظة الدقهلية .
- (١١) مركز معلومات التنمية المحلية ، حي غرب المنصورة ٢٠١٨ .
- (١٢) تم جمع البيانات عن عزبة الشحاتين من خلال بعض سكان المنطقة أنفسهم والإخباريين بالمنطقة.
- (١٣) مروان العطية، معجم المعاني الجامع ، مركز إيوان للنشر والتوزيع بالتعاون مع دار النوادر، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ٦١ .
- (١٤) أحمد حسنى السيد ، تحليل سوسيو أيكولوجى لظاهرة البطجة ، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .
- (15) Beth E. Richie and Others, Research on Woman and Girls in the Justice System, National Institute of Justice, vol. 3., 2012, p.2.

(١٦) الفتوة في المعاجم العربية هي الشباب بين طوري المراهقة والرجولة أو نظام ينمي خلق الشجاعة والنجدة في الفتى ، وقدمته السير الشعبية بوصفه نموذجًا للفرد المستبد العادل الذي يسعى لتطبيق قانون القوة والحق حسب معادلاته الخاصة ، وهو حاكم شعبي سواء اختاره الناس أو فرض نفسه بالقوه عليهم.

- لمزيد من التفصيل أنظر :

حسين مؤنس ، عصر الفتوات ، الطبعة الأولى ، دار الرشاد للطباعة ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ص ٥ : ٧ .

(١٧) أمنية عبد الله سالم ثقافة البلطجة النسائية مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القدس ، العدد ٣٤ ، ذو القعدة ٢٠١٤ ، ص ٢٣٠ .

(١٨) مجدي محمد جمعة ، العنف ضد المرأة بين التجريم و آليات المواجهة . منشآت المباني . الإسكندرية ٢٠١٣ ، ص ٨٦ .

(١٩) سمير ناجي ، ظاهرة البلطجة في الشارع المصري ، في : بحث حق المواطن في الأمن . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٣٩ .

(20) Kerry carrington, Girls and Violence, the Case for Fiminist Theory of Female Violence, Crime Justice Journal, VOI.2 Queens Land University of Technology, Brisbane, 2013, p. 65.

- (21) Denson, T.F. O'Dean, S.M. Blake, K. R & Beames, Aggression in women: Behaviour, Brain and Hormones, Frontiers in Behavioral Neuroscience, 2018, P.12.
- (22) Ibid, p. 12.
- (٢٣) فرانسس هيدسون ، المرأة والجريمة ، ترجمة : ريهام حسين إبراهيم ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٩٥ .
- (24) Zeitlin I., Ideology and Development of Sociological Theory, Printice Hall. New Delhi, 1969, P.191.
- (٢٥) عطية محمود مهنا وآخرون ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٤٧٠ .
- (٢٦) تامر أحمد عبد الحميد . الحماية الجنائية من جرائم البلطجة والعنف ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الحقوق جامعة طنطا ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣ .
- (27) John Hagan & John Simpson & A.R. Gillis , Fiminist Scholarship Relational and instrumental control theory of Gender and Delinquency , The British Journal of Sociology , Vol.39, No.3, 1988, P.301.
- (٢٨) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية : الأنساق الكلاسيكية ، القاهرة ٢٠١٤ ، ص ٢٩٦ .

- (29) Sharlene Murdoch and others, A Descriptive Model of Female Violent Offenders, Psychology and Law, Victoria University, 2011, P. 416.
- (30) Joan Moore, John Hagedorn, Female Gangs : a Focus on Research, Office of Jurenile Justice and Delinquency prevention, 2001, p.5.
- (٣١) سعيد محروس أبو العلا ، جرائم البلطجة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠.
- (٣٢) أحمد حسني السيد تحليل سوسيوإيكولوجي لظاهرة البلطجة : دراسة على بعض البيئات المتباينة في مدينة القاهرة ، مرجع سابق .
- (٣٣) هويدا محمود الأتربي ، ظاهرة البلطجة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ودور المؤسسات الأمنية في معالجتها : دراسة تربوية ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، العدد ٤٤ ، ٢٠١٤.
- (٣٤) رانيا الكيلاني التحليل الثقافي لملامح الشخصية المصرية من مرحلة الانفتاح الاقتصادي إلى عصر الثورة : دراسة لبعض صور الفهلوة والبلطجة في الدراما المصرية ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦.
- (٣٥) أميرة عبد العظيم ، ظاهرة البلطجة النسائية في مصر : مقدمات أساسية، المعهد المصري للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١١.
- (36) John Hagan & John Simpson & A.R. Gillis, Fiminist Scholarship, Relational and Instrumental Control Theory of Gender and Delinquency, op. cit.

- (37) Elizabeth Comack & Salena Brickery, Constituting of Criminalized Women, Canadian Journal of Criminology and Criminal Justice, 2007.
- (38) Sharlene Murdoch & James Word, A Descriptive Model of Female violent Offenders, Psychology and Law, op. cit.
- (39) Isabel Umana and Jeanne Ridders ,Violent Women and Violence Against Women, IFP. EW Cluster : Youth, I Dentity and Security, April 2012.
- (40) Angelina Stanojoska & Julija Juitoska, Ladies or Cirminals: An Exploratory Study of Patterns of Patterns of Female Criminality in the Republic of Macedonia, International Journal of Criminal Justice Sciences, vol. 13, No.1, 2018.
- (41) Harold G. Grasmick and others, Risk Prefernces and Patriarchy : Extending Power – Control Theory, the University of North Carolina Press, September 1996., p. 177.
- (42) Ibid, p.178.
- (٤٣) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية : الأنساق الكلاسيكية ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .
- (٤٤) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٦:٢٩٧ .

- (*) لمزيد من التفصيل حول نظرية مجتمع المخاطر ، انظر :
- جون سكوت وجوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة : محمد الجوهري وآخرون ، المركز القومي للترجمة ، المجلد الثالث ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- أولريش بيك ، مجتمع المخاطر العالمي : بحثاً عن الأمان المفقود ، ترجمة : علا عادل وآخرون ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للترجمة ، العدد ٢٠٠٦ ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- أولريش بيك ، مجتمع المخاطرة ، ترجمة : جورج كثورة وإلهام الشعراني ، الطبعة الأولى ، المكتبة الشرقية ، بيروت - لبنان ، مايو ٢٠٠٩ .
- (٤٥) غادة شحاتة ، ثقافة العنف بالمناطق العشوائية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص ٣٧ : ٣٨ .
- (46) John Hagan & John Simpson & A. R.Gillis, Fiminst Scholarship, Relational and Instrumental Control and Power Control Theory of Gender and Delinquency, op. cit., p. 320.
- (47) Virender Negi & Monika Negi, Theories of Female Criminality, op. cit., p.62.
- (٤٨) جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية : دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٨ ص ١٩٩ : ٢٠٤ .
- (٤٩) المرجع السابق ، ص ص ٥٢ : ٥٤ .

(50) Sharlene Mardoch & James Ward A Descriptive Model of Female Voilent Offenders, Psychology and Lae, op. cit., p.415.

(٥١) ناجي هلال ، جريمة المرأة في المجتمع : دراسة اجتماعية عن نزيلات سجن القناطر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٨٥ .

(52) Kerry Carrington, Girls and Violence, the Case for Feminist Theory of Female Violence, Crime Justice Journal, vol. 2, Queens Land University of Technology, Brisbane, 2013, pp. 33:67.

(٥٣) ناجي هلال ، جريمة المرأة في المجتمع : دراسة اجتماعية على نزيلات سجن القناطر ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(54) Pacione M., Urban Problems, Routledge London and New York, p.30.

(٥٥) ناجي هلال ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

لمزيد من التفصيل أنظر : محمود نجيب حسني . دروس في علم الإجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٠٧ : ٢٠٩ .

(٥٦) السيد حنفي عوض ، في علم الاجتماع النسوي : الحركات الراديكالية النسائية وسوق العمل ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٨٣ .

(57) Kerry Carrington, Girls and Voilence, op. cit., p. 79.

(58) John Hagan & John Simpson & A.R. Girls, Feminist Scholarship, op. cit., p. 63.

(٥٩) ناجي هلال ، جريمة المرأة في المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

(٦٠) ماجدة فؤاد ، عوامل ارتكاب المرأة جرائم المخدرات ، المجلة الجنائية

القومية ، المجلد التاسع والأربعون ، العدد الأول ، المركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٤٧ :

٤٨ .

(٦١) محمود صالح العادلي ، الوسيط في شرح جرائم البلطجة طبقاً للقانون

رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ في ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء ، مجلة كلية

الشرعية والقانون ، العدد العاشر ، جامعة طنطا ، ١٩٩٩ ، ص ص

٨٦٤ : ٨٧٥ .

(62) Kerry Carrington, Girls and Violence, op. cit, p. 65.

(٦٣) أميرة عبد العظيم ، ظاهرة البلطجة النسائية في مصر : مقدمات

أساسية ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(64) Sharlene Murdoch & James Ward, A Descriptive Model of Female Violent Offenders, op. cit., pp. 425 : 426.

(65) Denson, T.F., O, Dean, S.M. Black, K.R. & Beames, J.R., Aggression in Woman: Behavioral, Brain and Hormones. Frontiers in Behavioral Nouriscience, 2018, p.12.

(٦٦) محمد رشاد حامد ، حرية المواطن والقانون والبلطجة ، دار الفكر والقانون ، المنصورة ، د.ت ، ص ص ١٢٠ : ١٢٤ .

(67) David R. Hunter, the Slums : Challenge and Response, the Free Press, London, 1946, pp. 5:6.

(68) Frances Heidensohn, Crime and Society, Heidensohn,1989. p. 151.

(69) Thomas F. Denson and Others, Aggression in Women. Behavior Brain and Harmaones, University of New South Wales, Australia,2018, p.1:3.

(70) Merry Morash & Meda Chesney-Lind, A Reformulation and Partial Test of the Power Control Theory of Delinquency, Univiresity of Hawaii at Manoa, Michigan State University, 2006, pp. 347:351.

(71) Ibid,p.348.

(٧٢) أميرة عبد العظيم ، ظاهرة البلطجة النسائية : مقدمات أساسية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ : ١٤ .

(73) Joan Moore and John Hagedorn, Female Gangs: A Focus an Research, Juvenile Justice bulletin ,u.s.Department of Justic,Offuce of Justice Programms Office of Juvenile Justice. and Delinquancy Prevention, March 2001, pp.13.

(74) Ibid, p. 12.

- (٧٥) عبدالكريم أبو الفتوح درويش ، دراسات في منع الجريمة والعدالة الجنائية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٩ .
- (٧٦) البسيوني عبدالله البسيوني ، المرأة الضابط في مصر ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٧
- لمزيد من التفصيل حول النسق القانوني أنظر :
- سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانوني ، الطبعة الثانية ، دار الوادي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٩٩ : ١٠٠ .
- (77) Elferd Cohn, Udolf, Criminal justice System and Process, London, 1985, p. 215.
- (٧٨) يسرى دعبس ، البلطجة : رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ١٩٢ .
- (٧٩) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية الحديثة : الأنساق الكلاسيكية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٦ : ٢٩٧ .
- (٨٠) سمير ناجي وآخرون ، ظاهرة البلطجة في الشارع المصري ، في بحث : حق المواطن في الأمن ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٤٧ : ٣٤٨
- (81) Virender Negi & Monika Negi, Theories of Female Criminality: A Socio-Legal Analysis, op.cit., p.65.
- (٨٢) عبدالعال الديري ، النظام القضائي واستحقاقات العدالة الناجزة ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .

- (٨٣) هالة غالب ، المواجهة الجنائية لجرائم البلطجة : رؤية قانونية للبلطجة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .
- (٨٤) يسرى دعبس ، البلطجة : رؤية في أنثروبولوجيا الجريمة ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .
- (٨٥) رباب صلاح عبدالفتاح ، المخاطر الاجتماعية والأمنية لظاهرة البلطجة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١٧ ، ص ص ٨٠ : ٨١ .
- (٨٦) أحمد حسني السيد ، تحليل سوسيوإيكولوجي لمظاهر البلطجة ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .
- (٨٧) جون سكوت وجوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة : محمد الجوهري وآخرون ، المركز القومي للترجمة ، المجلد الثاني ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ص ٣٥٦ ، ٣٥٧ .
- (٨٨) سمير نعيم أحمد وماجدة السيد حافظ ، الجريمة والمجتمع ، مطبوعات جامعة عين شمس ، القاهرة ، د.ت ، ص ص ١٢٨ : ١٢٩ .
- (89) Merry Morash & Meda Chesney , A Refuramulation and patial Test of Power Control Theory of Delionquency, op. cit., p. 347.
- (90) Christopher Townroe and George Yates, Sociology, Third Edition, Longman, 1995, P.231.
- (91) Harold G. Grasmick, Risk preferences and patriarchy extending power control theory, social forces, vol. 75, No. I, 1996, p.199.

- (٩٢) جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .
- (٩٣) علي جليبي وآخرون ، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠ .
- (٩٤) سامية محمد جابر ، علم الاجتماع العام ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٧١ .
- (٩٥) جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .
- (٩٦) زرافة فضيلة : عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة - الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص ١٤٦ .
- (٩٧) مزوز بركو ، جريمة القتل عند المرأة : دراسة في علم اجتماع الجريمة ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٦ .
- (٩٨) جمال معتوق ، المرأة والجريمة : النظريات المفسرة للجرائم النسوية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(99) Harold G. Grasmick and others, Risk preferences and patriarchy, op. cit. p. 177.

- (١٠٠) البسيوني عبدالله البسيوني ، علم الاجتماع القانوني ودراسة حقوق الإنسان ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١١ .
- (١٠١) معتز السيد الزهري ، الحق في عدالة ناجزة : دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٩٢ .

دليل المقابلة

البطجة النسائية في مصر : تحليل لآليات القوة ودعائم الممارسة

دراسة ميدانية بمدينة المنصورة - محافظة الدقهلية

أولاً: البيانات الأولية :

- الاسم :
- السن :
- الموطن الأصلي :
- محل الإقامة :
- المستوى التعليمي :
- الحالة الاجتماعية:
- عدد الأبناء :
- المهنة :
- الدخل :
- مهنة الزوج :
- دخل الزوج :

ثانياً: الخلفية الأساسية للعمل بالبطجة :

- بداية العمل والممارسة الفعلية (التقليد - الدفاع عن النفس - تنفيذ الأوامر).

- مدى اتخاذ البطجة كعمل أساسي، ومدى كونها مهنة تدر دخلاً.
- مدى توارث المهنة عن الآباء والأجداد أم أنها مهنة مستحدثة.

ثالثاً: أسباب العمل بالبطجة :

١- الفقر وتدني مستوى المعيشة.

٢- سهولة الكسب.

٣- تشجيع الزوج.

- ٤- مهنة الزوج كمحفز للعمل بالبلطجة.
- ٥- طبيعة المهنة (مجالات العمل تتطلب الدفاع عن النفس والحماية).
- ٦- التخويف والسلطة.
- ٧- الهيمنة على الأسرة (الزوج لا يعمل أو يعمل بدخل ضئيل)، والمحيط الاجتماعي.
- ٨- المرأة المعيلة لأسرة (الزوج فيها على قيد الحياة أو متوفي).

رابعاً: البلطجة النسائية وآليات القوة :

- أنواع النشاطات الممارسة ، ومدة ممارستها على حسب الحالة.
- العائد المادي من هذه النشاطات.
- مدى استغلال القوة الجسدية ، والسمات الشخصية (التحدى والجرأة - بناء القدرات - الاستعداد الشخصي).
- المثل الأعلى في المهنة من الشخصيات النسائية.
- مدى مساهمة الروابط الاجتماعية في تلاؤم ممارسات البلطجة مع البيئة (الأسرة - الحي السكني).
- دور الاختلاط بالنماذج المنحرفة في سلك طريق البلطجة.
- دور ووسائل الإعلام في التأثير بشخصية البطل (Hero)

خامساً: انعكاسات العمل بالبلطجة على السياق المجتمعي :

- من حيث المعاملات المادية (اقتصادياً) في نطاق الأسرة.
- من حيث السلطة في نطاق الأسرة
- من حيث العلاقة بين الأبناء.
- من حيث العلاقة بالمحيط الاجتماعي.

سادساً: البطجة النسائية والأجهزة الأمنية :

- دور القناعات الشخصية في الحصول على حقوق الإنسان عن طريق البطجة في مقابل تطبيق نظم العدالة الجنائية (الشرطة - النيابة) (عدم الالتزام بالقانون).
- سلبيات التعامل مع الأجهزة الأمنية من وجهة نظر البطجية.
- موقف الأجهزة الأمنية من البطجة النسائية.

سابعاً: البطجة النسائية وتطلعات المستقبل :

- مدى استمرارية ممارسة نشاطات البطجة في المستقبل.
- أسباب الاستمرار في العمل بالبطجة من عدمه.
- النظرة الإجمالية للحياة.
- النظرة للمستقبل.

م	الاسم	السن	الموطن الأصلي	محل الإقامة	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد الأبناء	مهنة الأب	مهنة الأم	المهنة	الدخل	مهنة الزوج
١	بسمة عجوة	٣٥	سوق السمك	شارع بورسعيد بالمنصورة	دبلوم تجارة	متروجة	٢ ولد و بنت	صاحب قهوة بيع حشيش	تحصيل الإيراد	كوافيرة	٧٠٠٠	أمن في شرم الشيخ
٢	سماح شطة	٤٥	عزبة الترمس	المنصورة عزبة الترمس	أمية	متروجة	٢ بنات	محل تموين	خدمة البيوت	ربة منزل البلطجة	٥٠٠٠	في المعمار
٣	شادية	٥٥	عزبة النهضة	كفر البدماص	تقرأ وتكتب	أرملة	بنت متروجة	الخردة	الخردة	التسول والبطلجة	٧٠ يومية	سائق
٤	أم سعاد صباح تبريفة	٤٥	المجزر	تأمين سندوب	أمية	متروجة عرفت كثير واتطقت كثير	ولدين و بنت	سواق ميكروباص	ربة منزل	بائعة ذرة	٣٥ يومية	حداد
٥	عبير	٤٣	عزبة الشحاتين	عزبة الشحاتين	ابتدائية	متروجة	٣ أولاد	الجبس	الجبس	الجبس	دخل عالي	الجبس
٦	عطيات	٣٨	كفر البدماص	جديلة	تقرأ وتكتب	متروجة	٣ ولدين و بنت	سواق نقل	ربة منزل	خدمة المنازل	٢٠٠٠ لتسديد الديون	سائق توك توك
٧	فاطمة العسكري	٥٢	عزبة الشحاتين	عزبة الشحاتين	تقرأ وتكتب	متروجة	٧ أبناء	بيع البيرة (الجلب)	رص البيرة في الأفراح وبيع المخدرات	بيع الخردة	أحلى فلوس	عاطل + البلطجة
٨	فايزة أم دعاء	٤٠	ش الجلاء المنصورة	ش الجلاء المنصورة عزبة الشحاتين	تقرأ وتكتب	أرملة	٤ أبناء ٣ ذكور و بنت	سمسار	سمسار	سمسار	حسب الظروف	سمسار
٩	سماح السنانة	٢٦	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح	أمية	مطلقة بعد زواج مرتين	ابن ٦ سنوات	بيع البلاستيك والخردة	تجميع شكاير على دماغها	بلطجية	حسب المصلحة	_____
١٠	لطيفة	٤٨	عزبة عقل	عزبة الصفيح	تقرأ وتكتب	متروجة	٢ ذكور	سماك	بيع السمك	البلطجة	حسب الظروف	العمل بالخردة
١١	بسيمة أم جمال (سودة)	٤٠	كفر البدماص	عزبة الصفيح	أمية	متروجة	٣ بنات + ولد	الخردة	الخردة	مسح السلام جمع الخردة	حسب الظروف	أرزقي

م	دخل الزوج	بداية العمل بالبلطجة	مدى اتخاذ البلطجة كعمل أساسي	مدى كونها مهنة تدر دخل	مدى توارث المهنة	أسباب العمل بالبلطجة	مدى تشجيع الزوج	مهنة الزوج كمحفز	الهيمنة على الأسرة أو المرأة المعيلة	اليات القوة
١	٥٠٠٠ جنيه	منذ الصغر	وفرت نقود بسببها أصبحت صاحبة كوافير	فلوس حسب المصلحة	الأب يبيجيب حقوق الناس بدون نقود	سهولة الكسب	إذا تطلبت المشكلة رجال بكلم زوجي وكم واحد معاه	معانا كارنيهات حراسة خاصة	الزوج	حسب الحالة الضرب باليد والرأس والسكين
٢	١٥٠ يومية	من سنين	أكل عيشي	بتجيب فلوس	دما حر	سهولة المكسب	بيشجعني	ليست محفز	أنا المهيمه	استخدام الشطة في أماكن حساسة ونضرب عادي
٣	متوفى	من ٢٠ سنة	قلبي مات بعد موت زوجي	مديونة بـ ٢٠٠٠ جنيهية لصاحب البيت	لا	سهولة المكسب ١٠٠٠ جنيه في الخناقة	متوفى	متوفى	أنا المسؤلة	الانتخابات ٥٠ جنيه + الكمامة وزجاجة مياه
٤	٤٠ يومية	من سنين	عادي في الدم الدفاع عن النفس	أحلى فلوس	العيلة كلها مسجلة خطر	الفقر	بيشجعني ودخله ضئيل	ليست محفز	مسئولية الانفاق على الأسرة	شومة والانتخابات
٥	حسب الرزق	التقليد من سنين	العائلة كلها معروفة بالمشاكل	شغلتنا ٥٠٠٠ أو حسب المصلحة	متوارثة الأب تاجر مخدرات	سهولة الكسب	عقل واحد	نفس المهنة الجبس والبلطجة	مسئوليتي	بالتليفون والكلمة والنظرة
٦	٥٠ يومية	الدفاع عن النفس من زمان	في المشاكل والخناقات	بتجيب فلوس	متوارثة أخوها مسجون في قضية مخدرات الأب تاجر مخدرات	كثرة الديون (الفقر)	ضالة الدخل (بيشجعني)	ليست محفزة	مسئوليتي	الضرب والانتخابات
٧	حسب الرزق	التقليد	التقليد	احنا بتتوع مشاكل نقل انتخابات	كلنا شمال بنحل مشاكل	سهولة الكسب	انعدام الدخل (بيشجعني)	ليست محفز	مسئوليتي	سكاكين ، كاتر ، قطرة (ماء نار)
٨	متوفى	الدفاع عن النفس من سنين	نصرة المظلوم	بأخذ مكافأة	أبويا وأمى مش بتتوع مشاكل غير متوارثة	الفقر	متوفى	أنا المسؤلة	بصرف على البيت وزواج البنت	استخدام الأسنان والضرب
٩	—	بعد الطلاق	أكل عيش	مهنة أساسية	متوارثة بنجيب حق الناس	الفقر	منفصلة	منفصلة	مسئوليتي	أمواس في أسفل الشبشب
١٠	حسب الرزق	من ٢٠ سنة	لتجنب الذل والحوجة	مهنة أساسية	متوارثة بحل المشاكل	الحاجة الفقر	قلة ذات اليد (بيشجعني)	عايزة محفز	مسيطرة	الضرب والانتخابات
١١	١٠٠ يومية	بعد الزواج	أكل العيش	مهنة أساسية	غير متوارثة	الفقر	قلة ذات اليد (بيشجعني)	غير محفزة تم تطليقي للحصول على المعاش من وزارة الشؤون	مسيطرة	الضرب إيذاء النفس بالجروح

م	العائد المادي لهذه النشاطات	مدى استقلال القوة الجسدية	مدى ملائمة البلطجة مع البيئة (الأسرة - الحى السكنى)	دور الاختلاط بالمنحرفين	دور وسائل الإعلام	انعكاسات العمل بالبلطجة اقتصاديات (ماديات)	السلطة في نطاق الأسرة	العلاقة بالمحيط الاجتماعى
١	من ١٠٠٠ : ٥٠٠٠ جنيهه	أمارس الرياضة أشيل حديد	المنطقة كلها مشاكل	المعرفة بالمسجلين والأشقياء لأنى أحتاج إليهم في الشغل	مشاهدة الأفلام الأجنبية	لدى فلوس وهمعل أكثر	الزوج أبو الرجولة	علاقتى حلوة بالناس الجدعة
٢	حسب المصلحة	أحنا مثل الرجالة	المنطقة كلها شبه بعض والأطفال بتحبيلنا البانجو	عارفين بعض وينساعد بعض وينحلها	مسلسلات الحزن	باصرف كويس	أنا بدير البيت	ناس بتحبني وناس بتكرهني
٣	إصلاح الصرف الصحى الضغط العالى	أقدر على الرجال من خلال الذكاء	المنطقة كلها متشابهة (كلها كده)	أصقائي ٥ أو ٦ نقدر نقفل شارع بمفردنا	لا يؤثر	لم أعمل منذ ٣ شهور	توفى الأب والأم والزوج وابنتى لا تعرفني	جيرانى كويسين
٤	١٠٠٠ جنيهه من ٣ : ٤ مشاكل يومياً	بالإضافة للشومة	الأسرة هي السبب	صديقاتي في العمل	يؤثر	أنفق على أولادى	أنا المسطيرة	علاقتى كويسة
٥	مصلحة حلوة	صحتى حلوة وسمعتى حلوة	العيلة كلها مشاكل ومسجلة خطر	كلهم مسجلين ويبيعلموا معايا في أى مصلحة	لا يوجد وقت	أدخر للعيال	كلامي بيمشى عشان بأفهم	الناس بتحبني لنصرة المظلوم
٦	١٠٠ أو ٣٠٠ جنيهه لسداد الديون إيصال أمانة ١٨ ألف جنيهه لعلاج الأبناء	صحتى كويسة	المنطقة كلها مشاكل	الاختلاط ضرورى بهم	لا يؤثر	أنفقها على الأولاد	مسئوليتى بمفردى	الناس بتحبني
٧	فلوسها حلوة	قصيرة وسمينة وقوية الجسم	المنطقة كلها كده	عاملة تشكيل عصابي	لا يؤثر	أنفق على الأبناء	أنا المسيطرة	علاقاتى بالنظرة والعين والحاجب
٨	فلوسها حلوة	قادرة على عمل مشاكل	المنطقة مخدرات كلها	لا اختلط بالبلطجية النساء	أثناء شرب الدخان	انفق على البيت	مسئوليتى	بعمل الخير والناس عارفانى
٩	حسب المصلحة	صحتى كويسة	المنطقة كلها مشاكل	بشتغل مع صحابى	لا يؤثر	أنفق على ابني	أنا المسئولة	علاقتى بالناس حلوة وعارفين ظروفى وينخاف على بعض
١٠	حسب المصلحة	صحتى كويسة	كلنا شبه بعض	عارفين بعض	لا يوجد وقت	أنفق على البيت	مسئوليتى	علاقتى جيدة ممكن نكسر شقة ونجيب حق صاحبها
١١	حسب المصلحة	صحتى كويسة	المنطقة كلها مشاكل	عارفين بعض	لا يؤثر	أنفق على البيت	مسئوليتى	الناس بتحبني

م	البلطجة النسائية والأجهزة الأمنية		موقف الأجهزة الأمنية من بلطجة النساء	سلبيات التعامل مع الأجهزة الأمنية	النظرة الإجمالية للحياة	النظرة للمستقبل
	حقوق الإنسان والقانون (أجهزة العدالة)	تطلعات المستقبل				
١	احنا اسرع من الحكومة في أخذ الحق	الأمناء كلهم حبايبنا ولو فيه محضر بيكلمونا	الحكومة عارفانا وعارفة إننا مش بنيجي على غلبان	سأستمر أنا مش جبانة	الحياة عايزة القوى	ولادى بيعيشوا أيام حلوة زى ما عشت
٢	عمل محضر وتدعيمي	بنحترم الحكومة	لا يهتموا لوجودنا	هفضل معلمة	سوداء	زواج البنات
٣	القانون لا يجدى احنا بنتصرف	لا أحد يعتدى علينا	بيعاملونا على إننا بلطجية	استمر في البلطجة	اتعلمت البلطجة من الحياة	اليأس
٤	الحكومة بتخاف منا	ممكن أرح نفسى وأعمل محضر فيهم (أجهزة الأمن)	بندخل وبنخرج بعدها	مستمرة طالما فيها فلوس أكل عيش	البلطجة في دمننا وعيشتنا	زفت يا أموت يا أتحبس
٥	عملت مشكلة مع ظابط لكن حاليا بمشى ليهم في حاجات حتى لو خطر	الاحترام متبادل	عارفين تمامنا ووضعنا في الشارع	لنهاية العمر بسبب الفلوس	الحياة حلوة	هعمل فلوس أكثر
٦	الحكومة لا تعيد الحقوق للناس	الإهانة بألفاظ سيئة والضرب	الظلم لنا قضية بلطجة يعلمى بودة	عدم العودة بشرط استقرار الحياة	مضطرة بسبب الفلوس	الموت أو الحبس
٧	كلهم شمال	عند إهانتهم لينا بنمد إيدينا ولساننا	اتحبست ٦ مرات ب ٦ أحكام	سأستمر لآخر العمر	نظرة الشر	الفلوس فقط
٨	بحترم القانون	بحترم نفسى وهما الأقوى	أمين الشرطة بيخبرنى لو فيه حاجة	سأستمر لإنصاف المظلومين	الحياة ناس وناس	عمل عمرة والتوبة
٩	مدانة في قضية إهمال وسقوط ابن لها من أعلى السكن ووفاته	مطلوبة أمنيا	بلطجية	سأستمر	اتسرق الكشك والتروسيكل مننا	فلوس فقط
١٠	إحنا أسرع من الحكومة	العدالة متأخرة مفيش قانون	محدث يقدر على الشرطة ولكن العدالة متأخرة	سأستمر لتوفير الدخل	أخذت قرض لشراء تروسيكل واتسرق	مطالبة بسداد ١٥ ألف جنيه يأس
١١	بنجيب حقوق الناس التي تظلم البسطاء وتعرضف للتحرس أثناء مسح السلام وعولمت بقسوة	احنا اسرع من الحكومة	احنا بلطجة بتوع مشاكل	سأستمر لزواج البنات	المهم زواج البنات	مفيش شغل بالبلطجة

م	الاسم	السن	الموطن الأصلي	محل الإقامة	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد الأبناء	مهنة الأب	مهنة الأم	المهنة	الدخل	مهنة الزوج
١٢	حنان أم زياد	٤٤	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح	تقرأ وتكتب	متزوجة للمرة الثانية	٣ بنات + ولد	نجار مسلح	خدمة المنازل	البلطجة	حسب الظروف	تباع على عربية نقل
١٣	سارة أوشا	٢٨	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح	أمية	متزوجة	٣ ذكور	الخرده	الخرده	البلطجة	حسب الظروف	أرزقى خرده
١٤	أم شريف أم اللمبي	٥٨	سوق الخضار	ش سكة سندوب	أمية	متزوجة	٣ أولاد	فرش فاكهة	فرش فاكهة	رية منزل بلطجة	١٠٠٠٠٠ اجنيهاً شهريا	ورشة خراطة
١٥	كريمة أم شاهنده	٦٥	عزبة الشال	كفر البصاص	أمية	متزوجة	٤ ذكور + بنت	حراسة عقار	حراسة عقار	صاحبة كشك + تجارة مخدرات	كوبس	بيبيع مخدرات معايا وابني كمان
١٦	نعيمة الزغبي	٣٨	الأسواق	سوق ستوتة	أمية	مطلقة	لا يوجد	تربية دواجن وبيعها	تربية دواجن وتبع السجون	صاحبة كشك تبع السجون	٢٠٠٠ جنية	سائق توك توك
١٧	ذكية سمس	٣٢	المنصورة	عزبة الشحاتين	مؤهل عالي	مطلقة	لا يوجد	الخرده	الخرده	بيع الملابس	٢٠٠٠ جنية	-----
١٨	يسر (رمانة)	٢٦	المنصورة	عزبة الشحاتين	أمية	عزباء	-----	الخرده	الخرده	التسول والبلطجة	حسب الرزق	-----
١٩	عبير	٣٦	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح	الإعدادية	مطلقة	بنت وولد	حداد	رية منزل	بلطجية	حسب المصلحة	-----
٢٠	حنان (حبوبو)	٣٣	عزبة الصفيح	عزبة الصفيح	الإعدادية	مطلقة	بنتين	خرده	رية منزل	فرشة شاي وقهوة وبلطجة	٥٠٠ : ٢٠٠٠ خناقة - ماء نار - ربح ١٠٠٠ اج اعتداء جنسي	-----
٢١	صباح	٥٧	عزبة الشحاتين	ش السلخانة عزبة الشحاتين	تقرأ وتكتب	مطلقة	بنتين متزوجات وولد	فرش فاكهة	فاكهة وخضار	البلطجة والتسول	حسب المصلحة	-----

م	دخل الزوج	بداية العمل بالبلطجة	مدى اتخاذ البلطجة كعمل أساسي	مدى كونها مهنة تدر دخل	مدى توارث المهنة	أسباب العمل بالبلطجة	مدى تشجيع الزوج	مهنة الزوج كمحفز	الهيمنة على الأسرة أو المرأة المعيلة	آليات القوة
١٢	-----	بعد وفاة الزوج	أكل العيش	مهنة أساسية	غير متوارثة	تعاطى المخدرات	متوفى	متوفى	مسيطرة	جرح الذراع والجسم والوجه
١٣	حسب الظروف	من ٨ سنوات من سن ٢٠ سنة	عمل أساسي	بتجيب فلوس	متوارثة دمنا حر	الفقر الاستنادة	ببشجعى	مالهاش علاقة	مسيطرة	قضية شيكات ، عرض على المحامى عمل تقرير طبي لواحد نظير أتعب المحاماة
١٤	٩٠٠٠ شهريا	من ٢٠ سنة من سن ٣٨ سنة	عمل أساسي	بتجيب فلوس	متوارثة دمنا حر	القوة تجعل الناس تحترمنا	ببشجعى	مالهاش علاقة	مسيطرة	مقص أو الضرب على الوجه
١٥	كوبس	التقليد الدفاع عن النفس	عمل أساسي حماية تجارتي	بتجيب فلوس	عائلة معروفة أولاد سكيبة	سهولة المكسب	ببشجعى	نفس المهنة	مسيطرة لأنى لما ببشجس بجيب له محامى	الضرب باليد والرجل والعصا
١٦	١٠٠ جنية	من زمان	عمل أساسي	مرة مجاملات مرة فلوس	العائلة مسجلة ومنهم من مات في السجن	سهولة المكسب	مطلقة	معنديش أسرة	بصرف على نفسى وعلى أمى	عمل شبشب بأمواس والضرب في الوجه
١٧	-----	من فترة	عمل إضافي	بتجيب فلوس	العائلة بلطجية	سهولة المكسب	مطلقة	لا يوجد	أعيش بمفردى	السب والضرب شومة - سنجة
١٨	-----	من ١٢ سنة من سن ١٤	أساسي	بتجيب فلوس	اتعلمت من الشارع	القوة والمكسب	عزباء	لا يوجد	أعيش بمفردى	أتعاطى المخدرات - الانتخابات - المطواة
١٩	-----	من عمر ١٠ سنين حتى ٢٦ سنة	أساسي	عشان الفلوس	العيلة كلها بلطجية	إرهاب الناس وتخويفهم	مطلقة	لا يوجد	أربى أولادى	ترامادول وسجاير - مطواة وشومة
٢٠	-----	منذ الصغر	أساسي	فلوسها حلوة	غير متوارثة	الفقر	مطلقة	لا يوجد	مع بناتى	حقن مخدرات - ترامادول (أمواس)
٢١	-----	منذ حبس الزوج للإنفاق على الأبناء	أساسي	بتجيب فلوس	غير متوارثة	الفقر	مطلقة	لا يوجد	مع ابنى	استخدام الطوب - الانتخابات - جرح الجسد وعمل محاضر

م	العائد المادي لهذه النشاطات	مدى استقلال القوة الجسدية	مدى ملائمة البلطجة مع البيئة (الأسرة - الحى السكنى)	دور الاختلاط بالمنحرفين	دور وسائل الإعلام	انعكاسات العمل بالبلطجة		العلاقة بالمحيط الاجتماعى
						اقتصاديات (ماديات)	السلطة في نطاق الأسرة	
١٢	حسب المصلحة	مطلوب عملية تسليك غضب	المنطقة كلها مشاكل	متعاطفين معايا	لا يؤثر	أنفق على ابنى	مسئوليتى	الناس متعاطفة معايا
١٣	شراء التروسىكل بالاستدانة لكن المحامى لم يساعدى واتسجنت ورجعنا التروسىكل	خدمات وتخليص مصالح وبلطجة	كلهم مثلى ، قعدت في منزل ٣ شهور لإخراج سكان من شقة مقابل ١٠٠٠ جنيه	كلنا عارفين بعض	لا يوجد وقت	أنفق على أولادى	مسئوليتى	العزبة كلها مخدرات وسرقة وبلطجة
١٤	حسب المصلحة	جريئة ولا أخاف	المنطقة كلها افتراء ولازم أكون مثلهم	كلنا عارفين بعض	أفلام هندی	أنفق على البيت	احترام الزوج	علاقة جيدة بالجيران
١٥	فيها فلوس	صحتى حلوة	البيت والعيلة والشارع شمال	علاقات جيدة	لا أتابع	عندى أرض وبيت	ست البيت	بساعد الغلابة
١٦	أتعاب المحامى وحلاوتى على أصحاب المشكلة	عصبية ومجنونة	المنطقة كلها مشاكل	اتحسبنا مع بعض	أفلام قديمة	عندى شقة تملك	ليس لدى أسرة	أصحاب وأخوات
١٧	بلطجة سياسية (الانتخابات)	صحتى حلوة	اتربيت على البلطجة	لا بد من الاختلاط لفرض السيطرة	أفلام عنف	٢٠% من المبلغ	ليس لدى أسرة	أصحابى
١٨	فلوسها كثير	أجيب حقى وحق الناس	المطواة في صدرى طول الوقت	بيساعدونى في الشغل	أفلام الأكشن	أنفق على نفسى	أعيش بمفردى	علاقة جيدة
١٩	فلوسها كثير	بجيب حقى وفلوس	المنطقة كلها بلطجية ومخدرات	المساعدة في الشغل	بتشجع على العنف	أنفق على أولادى	مع اولادى	فاهمين بعض
٢٠	فلوسها حلوة تذاكر مخدرات	المخدرات بتساعدنى	المنطقة كلها بلطجية	بتعلم البلطجة ومسك المطواة	بتشجع على العنف	من ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠	مع بناتى مسيطرة	علاقات جيدة
٢١	٥٠٠ أو ١٠٠٠	لازم أبقى قوية عشاب أضرب واشتم	المنطقة بلطجية	كلنا عارفين بعض	بتشجع على العنف	أنفق على ابنى	أضرب ابنى واطرده	علاقات جيدة

م	البلطجة النسائية والأجهزة الأمنية حقوق الإنسان والقانون (أجهزة العدالة)		موقف الأجهزة الأمنية من بلطجة النساء	تطلعات المستقبل	
	النظرة الإجمالية للحياة	النظرة للمستقبل		مدى استمرارية العمل بالبلطجة	النظرة للمستقبل
١٢	أهم حاجة الفلوس	تم حبسها مرتين مخدرات ٣ سنوات في سجن المنصورة ، ٣ سنوات في القناطر	العدالة متأخرة	زوجت البنات عن طريق جمعية خيرية أثناء حبسها	مساعدات شهرية نفسى في كشك وأعلم ابني
١٣	احنا احسن من الحكومة	اتحبست في شيكات	احنا بلطجية	استمر في البلطجة	ليس لدى أمل فقر
١٤	السرعة في أخذ الحق	لا أحب التعامل معهم	ماليش سوابق محاضر الناس تتنازل	سأستمر في البلطجة	بجيب حقوق الحياة حلوة
١٥	بخاف منهم ، مش قد السجن ابني مات في السجن (سرقة)	الحاكم ظالم	لو مسجلة الحكومة لا ترحمها	لن أستمر	أصحاب أملاك ستر أولادي بجيب حقى
١٦	الحكومة ظالمة	الضرب والإهانة	بيفتروا علينا	سأستمر لاكتساب الاحترام	الموت أو الحبس مفيش مستقبل
١٧	تعجز الحكومة وينساعدها	الحكومة متأخرة	ظالمة	سأستمر	أهى عيشة مظلم
١٨	بجيب الحق	الحكومة متأخرة	إحنا بلطجة	سأستمر	توفير شغل توفير الأمان
١٩	الحكومة عارفانا	تأخر العدالة	إحنا بلطجية	الاستمرار	توفير لقمة العيش الظروف أقوى
٢٠	بنهرب من الحكومة	اتسجنت ٣ سنوات لضرب الزوج	صعوبة الوصول لى	مضطرة	أهلى بعدوا عنى ليس لدى أمل
٢١	عند الخطر بأهرب	تأخر العدالة	قضايا بودة وطبنجات	أستمر طبعا	لقمة العيش صعوبة العمل لمرضى

Feminist Bullying in Egypt: Power Mechanisms and Pillars of Practice A Field Study in Mansoura - Dakahlia Governorate

Abstract

The study aimed at identifying what bullying is and at analyzing it in the light of power and practice mechanisms. It attempts to explain these mechanisms in light of some effective contexts and variables. The study handled twenty-one cases of women who practice bullying in Mansoura. It analyzed and interpreted the phenomenon using the descriptive approach and in light of Hagan's theory of Power-Control Theory and Valfredo Barreto's theory about power as an entry to achieve a stable society, and "Ulrich Beck" 's theory about Risk society and Albert Cohen's delinquent subculture theory. The study resulted in a set of results, including: bullying motives are determined by family power and gender differentiation, in addition to the factors of poverty and deprivation, the aspiration to wealth, the modest residential neighborhoods, as well as the criminal history of these women's families. The study determined the power mechanisms and the patterns of activities involved in verbal, physical and psychological bullying. The phenomenon came as a trend that contradicts the state's attitude and the pattern of criminal justice in light of the delinquent subculture of practicing bullying according to convictions and justifications of their criminal behavior. The study emphasized the necessity of creating a new mechanism to confront the bullying crimes in general and female bullying crimes in particular, by re-submitting the bullying bill to the People's Assembly for approval, in line with contemporary security developments.

Key Words : Bullying – Feminist Bullying – Power Mechanisms.